صورة المجتمع المدني في الإعلام الجزائري
دراسة تحليلية لبرامج إذاعة باتنة . أنموذجا .

The image of civil society in the Algerian media
Analytical study of Batna radio programs model

د/ فاتح بوفروخ
جامعة الجزائر 3
Fateh_enssp@hotmail.fr

تاريخ الوصول: 2018/09/18 / القبول: 2019/03/06/ النشر على الخط: 2019/03/15
Received:18/09/2018/ Accepted: 06/03/2019 / Published online: 15/03/2019

ملخص البحث

لقي مفهوم المجتمع المدني في الجزائر إمكانية للتوظيف في سياق مناقشة الخيارات الديمقراطية التي طرحتها أزمة النظام السياسي الأحادي، كما أنها من الدول الحديثة العهد بالاستقلال من جهة والتعددية السياسية والإعلامية من جهة أخرى، ارتبط فيها المفهوم بالإصلاحات السياسية ومواكبة التنمية بمختلف أشكالها وميادينها. وهو ما يفرض اليوم على المؤسسات الإعلامية في المجتمع أن تستهدف المجتمع المدني بكل مكوناته لخلق الوعي به والمشاركة فيه، كل من موقعه وحسب طاقاته وإمكاناته، حيث يرى بعض الباحثين في هذا الباب، أن ضعف أداء وسائل الإعلام في المجتمع يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف المجتمع المدني، من هذا المنظور ترتكز إشكالية الدراسة حول العلاقة التي تجمع بين المتغيرين من خلال الإذاعة الجزائرية، والتي نجدها ماثلة من إذاعة باتنة على أنها علاقة قائمة السطحية والمناسباتية...الخ، مما يلزم الإذاعة من إعادة النظر في وجه العلاقة التي تربطها بالمجتمع المدني وتسهم في تفعيله مؤثرة ومتأثرة به، كي يتمكنا معا من تحقيق المطلوب للفرد والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الإعلام الجزائري، الإذاعة المحلية، الصورة الذهنية، التمثل.

absract

The concept of civil society in Algeria has potential for employment in the context of discussion democratic options, the concept was linked to political reforms and to keeping pace with development in all its fields. Which is imposed today on media institutions in society to target all civil society for create awareness and participate. From this perspective, the problem of the study is based on The relationship between the two variables "media and civil society" through the Algerian radio. Which we find through Batna radio local as a superficial and incidental relationship. It therefore requires Algerian radio to reconsider its relationship with civil society.

Key words : Civil society, Algerian media, Local radio, Mental image, Representation.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الحديثة التي ترسخت بقوة في الفكر الديمقراطي، ومع تزايد أهميته أضحى المفهوم الأكثر توظيفا واستخداما، في أبعاد عديدة وسياقات مختلفة مما زاد من تشوشه، لذا يبقى من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش والجدل، كون دلالته ليست محددة بنفس الشكل بالنسبة للجميع، مما يجعله مشحونا ومحاطا بالتباسات عديدة، خاصة في استعمالاته المتعددة من طرف المفكرين، وتبنيه من طرف مختلف التنظيمات الحكومية والحزبية والنقابية. فإذا انطلقنا من التساؤل التالي: ما هو المجتمع المدني؟ الجواب سيظل ضبابيا لأن الأمر يتعلق بمفهوم مرن، ويصبح بدون معنى في حالة حصره في تعريف دقيق وموحد، خاصة عندما نرصد التطورات المتلاحقة التي ما فتئت تعرفها المجتمعات المتسمة بحضور فعال وملفت للتنظيمات المدنية. والحديث عن اختلاف الكتاب والمفكرين حول المفهوم ومكوناته لا يعني أن هذا اختلاف مطلق، فهم يتفقون ولو ضمنيا على أن أسس المفهوم حداثية عقلانية متصلة بمفهوم المدينة، ووجود سلطة سياسية سواء تمثلت بنظام سياسي أو دولة، وهم أيضا يتفقون على التعدد والاختلاف القائمين على مبدأ التنوع وليس التناقض، وطالما أن شكل النظام السياسي والدولة "السلطة" مختلف من حالة إلى أخرى، فإن اختلاف المجتمع المدني واختلاف مكوناته وأهدافه شيء واقع، بحكم أيضا اختلاف التطور التاريخي والفلسفي والسياسي والسوسيولوجي والأيديولوجي، وتعدد صور تطبيق الديمقراطية.

وكبقية البلدان النامية، لقي مفهوم المجتمع المدني في الجزائر إمكانية للتوظيف في سياق مناقشة الخيارات الديمقراطية التي طرحتها أزمة النظام السياسي الأحادي، كما أنها من الدول الحديثة العهد بالاستقلال من جهة والتعددية السياسية والإعلامية من جهة أخرى، ارتبط فيها المفهوم بالإصلاحات السياسية ومواكبة التنمية بمختلف أشكالها وميادينها. فالساحة السياسية الجزائرية عرفت مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن العشرين، لتأخذ تطبيقاته خصائص اللحظة التاريخية التي ظهر فيها بتشعباتها السوسيولوجية والفكرية، وتلقّفت بعض القوى الاجتماعية والسياسية هذا المفهوم وتبنت أطره التنظيمية الجديدة وخطابه الفكري بعد إقرار التعددية السياسية والحزبية في الفترة الانتقالية والانفتاح الذي عرفته في تسعينيات القرن الماضي.

هذا ما يفرض على المؤسسات الإعلامية اليوم أن تستهدف كل مكونات المجتمع المدني لخلق الوعي بالمشكلة والمشاركة، كل من موقعه وحسب طاقاته وإمكاناته، لأنه مما لا شك فيه أن للإعلام دورا مهما أيضا في التوعية والتعبئة والمتابعة والرصد والتنظيم، والعمل على تنمية الثقافة المدنية ونشرها وتقويتها، وكبح كل أشكال التطرف والإقصاء والتهميش، ويرى بعض الباحثين في هذا الباب، أن ضعف أداء وسائل الإعلام في المجتمع يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف المجتمع المدني،[1] انطلاقا من مبدأ أن الإعلام هو المرآة العاكسة للوسط الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي الذي يوجد فيه ويتفاعل معه. وهو ما يؤكده Jean-Mariecottrt بقوله تعد وسائل الإعلام في عصر الديمقراطية الجماهيرية الرابطة الأساسية بين الحاكم والمحكوم.[2]

وتعد الإذاعة المحلية من أهم الوسائل التي أنشأتها الدولة الجزائرية من أجل المساهمة في تفعيل المشاركة والتقرب من المواطن وتنمية الوعي والحس المدني لديه، وهو ما تسعى لتحقيقه إذاعة الجزائر من باتنة من خلال تنويع شبكاتها البرامجية (العادية، الصيفية والرمضانية) لتطال كل انشغالات ومجالات الحياة اليومية للفرد، والتي منها مجال المجتمع المدني.

[1] محمد قيراط، وسائل الاتصال الجماهيري والمجتمع المدني، ديسمبر 2016، على الموقع الإلكتروني https://www.albayan.ae، تصفح بتاريخ 21 أوت 2018.

[2] Jean-MARIECOTTRT, Gouvernants et Gouvernés: presse universitaire de France, Paris, 1993. p34.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين المجتمع المدني والإعلام وتحديدا الإذاعة الجزائرية، من خلال معرفة الصورة الممثلَّة لمفهوم المجتمع المدني من خلال ما يُقدم في البرامج ومن يقدِّم تلك البرامج بإذاعة باتنة المحلية، حتى يتمكن من الوصول إلى وضع تصور سليم يحكم العلاقة بين الطرفين، فتتحقق الغايات الحميدة المطلوبة منهما. حيث لا يمكن لأحد أن يُنكر أهمية المجتمع المدني والإعلام وإن لم يكونا في مستوى النموذج المثالي الذي تقدمه النظريات الفلسفية والأبجديات المهنية الإعلامية المختلفة، فدورهما بالغ الأهمية للفرد والمجتمع، فقط تبقى ظروف كل مجتمع في شتى المجالات هي التي تجعل وجودهما ودورهما مختلفا من مجتمع لآخر، تبعا لمستوى تحضر أو تخلف هذا المجتمع أو ذاك، وكذلك تبعا للخصوصيات والظروف التاريخية التي صنعت حاضر هذه المجتمعات، لهذا كان بديهيا أن لا تتخذ مؤسسات المجتمع المدني والإعلام أشكالا مثالية أو متماثلة في كل المجتمعات. من خلال ما سبق حق لنا طرح سؤال الإشكالية الماثل في:

كيف تمثّلت صورة المجتمع المدني في الإعلام الجزائري؟ وعلى وجه التحديد؛ كيف تتمثل إذاعة باتنة المحلية المجتمع المدني؟ وكيف انعكس تصورها له من خلال برامجها ووجهات نظر صحافييها؟

هذه الإشكالية تتطلب للإجابة عنها تفكيكها إلى مجموعة تساؤلات هي:

1. **كيف نظرت مختلف المقاربات والمرجعيات (الفلسفية، السياسية، السوسيولوجية) لمفهوم المجتمع المدني؟**
2. **ما هي أهم التطورات التاريخية التي عرفها كل من الإعلام والمجتمع المدني في الجزائر؟ وكيف ينبغي أن تكون العلاقة بينهما؟**
3. **هل تتوافق برامج إذاعة باتنة المحلية مع متطلبات العمل الإعلامي الإذاعي المحلي؟**
4. **هل تخاطب إذاعة باتنة المحلية من خلال شبكة برامجها ممثلي المجتمع المدني، أم تكتفي بالحديث عنهم؟**
5. **كيف يتمثل صحافيي إذاعة باتنة المحلية مفهوم المجتمع المدني؟ وكيف يقدمونه من خلال ميكروفون الإذاعة؟**
6. **هل تساهم الصورة التي تقدمها إذاعة باتنة المحلية من خلال برامجها حول مفهوم المجتمع المدني في تعزيز أواصر الترابط بين متغيري الإعلام والمجتمع المدني في الجزائر، أم أنها على العكس من ذلك؟**

كما هو معلوم فإن أي دراسة علمية لا بد وأن تعتمد على **منهج علمي** يتحقق من خلاله ما تهدف إليه، ويترتب عليه نجاح البحث أو إخفاقه، باعتباره الطريق الذي يستخدمه الباحث للإجابة على الأسئلة التي تثيرها المشكلة البحثية. والدراسة التي بين أيدينا تتطلب للتوصل إلى أهدافها والمساعدة في الإجابة على اشكاليتها المطروحة، الاعتماد على؛ المنهج التحليلي الوصفي القائم على الدراسات الارتباطية والمقاربة السببية بين متغيري الإعلام والمجتمع المدني، وستكون التجربة الجزائرية عبارة عن دراسة حالة.

يقوم المنهج التحليلي الوصفي؛ بدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة، ويعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالتها ونتائجها.[1] كما أن المنهج الوصفي يساعد الباحث في الحصول على بيانات دقيقة حول جمهور/ظاهرة

[1] مزوز بركو، مناهج البحث العلمي، بتاريخ 7 جويلية 2012، على الموقع الإلكتروني http://www.acofps.com/vb/archive/index.php/t-20280.html، تصفح بتاريخ 20 أوت 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذين يدور حولهم البحث. ويعد منهج المسح الوصفي من أكثر وأهم المناهج العلمية المستخدمة في بحوث الإعلام والاتصال، وهو يهدف إلى تسجيل وتحليل وتفسير مختلف معطيات الظاهرة الإعلامية المدروسة.[1]

أما عن دراسة الحالة؛ والتي اختُلف في اعتبارها منهجا قائما بذاته أو أداة من أدوات البحث العلمي، فإنها تقتضي التعمق في دراسة وحدة واحدة، سواء كانت هذه الوحدة أو الحالة فردا أو منظمة إدارية أو نظاما سياسيا أو دولة أو جهازا حكوميا أو حضارة، قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها، وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة.[2] والحالة التي بين أيدينا هي إذاعة باتنة المحلية من مجموع وسائل الإعلام عموما والإذاعات المحلية خصوصا.

كما سنعتمد لتحقيق المنهج المتبع على **أداتي**: 1. تحليل المضمون (أو منهج تحليل المحتوى كما يعتبره البعض)؛ التي يعرفها "موريس انجرز" بأنها تقنية غير مباشرة، تستعمل في منتجات مكتوبة أو سمعية، أو سمعية بصرية صادرة من أفراد أو مجموعة منهم، والتي يظهر محتواها في شكل مرقم.[3] انطلق اعتمادنا لهذه الأداة بوضع "استمارة تحليل أولية" قسمنا من خلالها البرامج إلى فئات "ماذا قيل" و"كيف قيل" استنادا إلى وحدة الفكرة والموضوع التي اعتمدناها في التقسيم، ثم قمنا بعرضها على المشرف الأستاذ الدكتور "نصر الدين العياضي" الذي اقترح بدوره مجموع تعديلات قمنا بإدراجها، بعدها أرسلنا الاستمارة إلى العديد من المحكمين* على مختلف جامعات الوطن، معتمدين على بعض الدكاترة في تخصص العلوم السياسية لما لمفهوم المجتمع المدني من علاقة وارتباط وطيد بهذا التخصص العلمي، وبعد اسلام الردود حاولنا الأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات التي رأينا أنها تخدم الموضوع وأهداف الدراسة وعدلنا حسبها استمارة تحليل المحتوى،* بعدها مباشرة بدأنا مرحلة الاستماع المركز والمتكرر للبرامج ومن ثم التفريغ والتوزيع، طبعا مع اجراء اختبار ثبات التحليل للفئات المعتمدة؛* ومن ثمة إعداد الجداول والتعليق عليها، للخروج في النهاية بنتائج تحليل مضمون لبرامج إذاعة باتنة المحلية.

---

[1] أحمد بن مرسلي، المناهج المستخدمة في علوم الإعلام والاتصال، بتاريخ 1 ديسمبر 2010، على الموقع الإلكتروني http://kotb.over-blog.com/article-62135981.html، تصفح بتاريخ 21 جويلية 2017.

[2] محمد شلبي: المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المنهاج، الاقترابات والأدوات، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص87.

[3] Maurice ANGERS, Initiation a la Méthodologie des Science Humain, casbah édition, ALGER,1997, p157.

* الأستاذ الدكتور: أحمد فلاق، أعمر يوسفي، نورة شلوش، مليكة عطوي (جامعة الجزائر 3)، فضيل دليو (جامعة قسنطينة)، صالح زياني (جامعة باتنة 1).

وكل من الدكاترة: عبد الكريم قلاتي وريم بوش (جامعة الجزائر 3)، نوال بومشطة (جامعة أم البواقي).

* هذه بعض الفئات التي أدرجناها في استمارة التحليل: أولا: فئات "ماذا قيل؟" وفيها نجد مجموعة فئات: عدد البرامج، اسم كل برنامج، عدد الحصص في كل برنامج، فئة الفاعلين في البرنامج وتضم (أسرة البرنامج، جنس الضيوف، عمر الضيوف، التفاعل مع الجمهور، مهام الضيوف، ومجال اختصاص الضيوف)، فئة ارتباط المواضيع المطروحة بالمجتمع المدني، فئة موضوع الحصة، فئة مجال المواضيع المتضمنة، فئة ارتباط المواضيع بالمناسباتية، فئة مجال مفهوم المجتمع المدني في سياق حديث البرنامج، فئة تبعية مفهوم المجتمع المدني للسلطة حسب البرنامج، فئة دور المجتمع المدني مع الحكومة حسب البرنامج، فئة توزيع قيم المجتمع المدني في البرنامج، فئة مكونات المجتمع المدني الواردة في البرنامج، فئة الاتساع الجغرافي للمجتمع المدني المستضاف، فئة مجال نشاط الهيئات المدنية المستضافة، فئة وظيفة الشخصية المستضافة في الهيئة المدنية الممثّلة، فئة المدة الزمنية للفاعلين في البرامج، فئة اتجاه معالجة الصحفي للموضوع، فئة مصادر الأغاني والموسيقى الواردة في البرنامج، فئة درجة صوت الموسيقى، ومكان إدراجها والمؤثرات الفنية في البرنامج، فئة نبرة صوت الصحفي في التقديم، فئة مصادر الاستشهاد للصحفي في البرنامج، فئة الوظيفة الإعلامية للصحفي في البرنامج، فئة الجمهور المستهدف من خلال مضمون البرنامج، فئة مجال الأهداف التي يسعى الصحفي تحقيقها بالجمهور من البرنامج.

ثانيا: فئات "كيف قيل؟" وفيها نجد: فئة مقدم الحصة، فئة التاريخ، فئة اليوم، فئة التوقيت، فئة المدة الزمنية، فئة الحلقات المعادة، فئة اللغة، فئة طبيعة البث، فئة مكان البث، فئة قالب التقديم، فئة أساليب الانتقال في الحصة.

* بطلبنا من أحد الأساتذة في الاختصاص بالقيام بعملية الاستماع والتفريغ لعينة محددة، وبعد تطبيق القاعدة الحسابية المعمول بها تم التوصل إلى نسبة ثبات عالية 0.94، مما عزز إمكانية الاستمرار في الاستماع والتوزيع لمختلف البرامج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. إلى جانب تحليل مضمون البرامج اعتمدنا على المقابلة المقننة والمعمقة مع الطاقم الصحفي (صحفيين، منشطين، مخرجين، مساعد مخرج وحتى تقنيين) لإذاعة باتنة المحلية، حيث تساعد المقابلة على سبر أغوار آراء المبحوثين والتعرض معهم إلى قضايا ما كان بوسع الاستمارة بلوغها، إضافة إلى جدية المستجوب وتفرغه تفرغا كاملا للمقابلة، كل ذلك حتى يتم التأكد من الصورة الفعلية الممثَّلة عن المجتمع المدني من خلال إذاعة باتنة (مع الإشارة إلى أن المقابلات المعمقة مع الطاقم الصحفي كانت في صائفة سنة 2018 بعد إعداد تحليل المضمون، كي نتمكن من تحديد أسئلة المقابلات تحديدا دقيقا مُستفيدين من نتائج تحليل المضمون).

وعن **مجتمع الدراسة** فيتشكل من مجموع برامج الدورة السنوية لإذاعة باتنة المحلية 2018/2017 بكل شبكاتها، والتي تبدأ من الفاتح سبتمبر من كل عام وتنتهي في آخر شهر أوت للسنة الموالية. إضافة إلى مجموع الموظفين (صحافيين، منشطين، مخرجين، تقنيين) بالإذاعة.

لكن من الصعب جدا أن يقوم الباحث باستجواب ودراسة جميع أفراد مجتمع البحث، لأنه يستغرق وقتا وجهدا كبيرا، لهذا يلجأ الباحث إلى المعاينة التي تعد "جملة أو مجموعة فرعية من مجتمع البحث ممثلة له في مجال الجوانب المدروسة".[1] فمن مجموع تلك البرامج كلها التي تتجاوز الخمسين برنامجا، وبعد المقابلات الأولية التي أجراها الباحث مع مسؤولي وصحافيي الإذاعة من جهة، ومن خلال عناوين البرامج في عمومها الدالة على ارتباطها بالمجتمع المدني، **وقع اختيارنا قصدا على عينة** أولية تضم حوالي ثمانية عشر (18) برنامجا.* لكن بعد الاستماع لكل برامج الإذاعة للعديد من المرات من أجل التأكد من مدى صلة البرامج بمختلف حصصها بالمجتمع المدني توصل الباحث إلى وجود ستة (6) برامج* بإذاعة باتنة لها علاقة بالمجتمع المدني، لكن مع اختلاف في عدد الحصص بين برنامج وآخر. أما فيما يخص المقابلة المقننة مع الطاقم الإذاعي: فقد تم اعتماد المسح الشامل لكل من الصحافيين والمنشطين والمخرجين العاملين في إذاعة باتنة لعدم وجود عدد كبير منهم.

فيما تعلق **بالدراسات السابقة** للموضوع، وجدنا أعمالا بحثية وكتابات مشابهة ومماثلة لكن من حيث المنحى العام؛ باعتمادها متغيرا واحدا من متغيرات دراستنا، لا من حيث الموضوع بالضبط، ولا من حيث التناول. فالدراسات السابقة كثيرة ومكثفة حول موضوع المجتمع المدني لكن في تخصص العلوم السياسية حول علاقته مثلا بالمجتمع والديمقراطية والمواطنة والتنمية وحقوق الإنسان، ...الخ، وتم تسجيل دراسات قليلة حول "المجتمع المدني والاتصال أو وسائل الإعلام" خاصة فيما تعلق منها بالحالة الجزائرية، مع تسجيل يمكن القول غياب لها من حيث متغيري الإعلام المسموع "الإذاعة المحلية/إذاعة باتنة" والمجتمع المدني، وأغلب الكتابات المتوفرة حول الموضوع نجدها ذات طابع صحفي بمختلف قوالبه.

من الدراسات المتوفرة نجد مثلا؛ دراسة بعنوان دور المجتمع المدني في رسم السياسة الإعلامية الجزائر سنة 2025، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال تخصص اتصال وعلاقات عامة، إعداد الباحثة "هاجر بوشوخ" 2012-2013

[1] رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، ط1، دار دجلة عمان، الأردن 2007، ص 43.

* البرامج 18 هي: برنامج في خدمة المستهلك، من الحياة، مدارج التنمية المحلية، مع الجمعيات، غذاء وصحة، خدمة عمومية، السلة الغذائية، شؤون تربوية، أضواء على البلديات، نحن معك، أواصر الأخوة، في المدار، قضايا جامعية، أستوديو الشباب، أستوديو الأطفال، البيئة والحياة، النشرات الإخبارية ومواجيزها، الإشهارات والإعلانات الخدماتية والتجارية التسويقية.

* البرامج الستة (6) هي: برنامج مع الجمعيات، أستوديو الشباب، البيئة والحياة، خدمة عمومية، لقاءات إذاعية خاصة، وبرنامج فسيفساء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة الحاج لخضر باتنة. الملاحظ أن الدراسة تلتقي مع موضوع بحثنا فيما يتعلق بجزء من العلاقة التي تربط المجتمع المدني بالإعلام، لكن الباحثة تناولته من جانبه السياسي، من خلال مدى مشاركته في رسم السياسة العامة للإعلام.

كما نجد دراسة في نفس السياق ونفس الجامعة للباحثة "نادية بونوة" بعنوان دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة 1989-2009.

الدراسة الثالثة بعنوان إسهام وسائل الإعلام في ترقية المجتمع المدني . دراسة التجربة الجزائرية دراسة وصفية تحليلية، للباحث "ابن عودة العربي" جامعة الجزائر. نجد هذه الدراسة تتفق إلى حد كبير من الناحية الشكلية ومتغيرات البحث مع موضوع دراستنا، إلا أنها اكتفت فقط بالسرد التاريخي للتطور بالخصوص الصحافة المكتوبة الجزائرية والتركيز على بعض النظريات الإعلامية، خلوصا بالنتائج العامة المرتبطة بالمجتمع المدني والصحافة الجزائرية بصفة عامة، دون أي تخصيص أو تطبيق ميداني.

أما الدراسة الرابعة عبارة مقال للباحث والكاتب الصحفي المصري "محمد خالد جلال الكيلاني" تحت عنوان دور الإعلام في دعم المجتمع المدني: إشكالية العلاقة بين الإعلام ومنظمات المجتمع المدني (الصحافة القومية والخاصة والحزبية). رغم تشابه بعض أهداف هذه الدراسة مع ما سنتناوله؛ من حيث الخلوص إلى نوع العلاقة التي تربط الإعلام بالمجتمع المدني، إلا أنه يبقى مجرد توافق شكلي فقط، فالمضمون وطريقة المعالجة مختلف، انطلاقا من اختلاف بلد الدراستين، إلى الوسيلة، إلى **الأهداف** الأساسية الأخرى التي تسعى دراستنا لتحقيقها؛ والتي منها تحديد مفهوم المجتمع المدني تحديدا علميا بعيدا عن التعارضات الإيديولوجية والمقاربات الذاتية، مع تبيان فعالية المجتمع المدني ومؤسساته في الوقت الراهن، وايضاح العلاقة العضوية بينه وبين وسائل الإعلام في الحالة الجزائرية وشرح لضرورة التقريب بينهما. لذا لا يمكن بأي حال من الأحوال القبول بأن المجتمع المدني استنفذ كل طاقاته ولم تعد له جدوى تذكر، بل إن **أهميته** أخذت بعدا عالميا وأصبحت ترياقا لكثير من المشكلات البنيوية العويصة، على أساس أنه قائم على الإرادة الحرة والطوعية للأفراد في تقديم تصورات معقولة لقضاياهم ومشاكلهم، كما أن المجتمع المدني يعد حلقة مهمة ومحورية ضمن حلقات الفكر السياسي، دون نسيان أنه كان الشريك الأهم للنضال الإعلامي في سبيل الحريات العامة والحقوق الأساسية للإنسان، وعليه فجدية المقاربة تنبثق من خلال ربط الدراسة بين متغيرين يمثلان حجر الزاوية في أي تصور حضاري وإنساني يهدف إلى ترقية الإنسان والارتقاء به "الإعلام والمجتمع المدني".

تحديد المصطلحات:

أ. الصورة L'image: لغة: صور يصور تصويرا وصورة، جعل له صورة مجسمة.[1] وصور الشخص أي رسمه على الورق على الحائط بالقلم أو بآلة التصوير.[2] أما اصطلاحا: فهي تمثيل شبه أمين لجزء من الحياة الواقعية ذات وجوه وزوايا متعددة، يمكن أن توجد كإعادة بسيطة للواقع.[3] والصورة المنشودة في الموضوع، ليست تلك الصورة المصورة أو المرسومة بالشكل واللون والتجسيم، بل هي صورة مرسومة في العقل عن طريق الحديث والوصف والتعبير للصحفي عن المجتمع المدني، وهي ما تسمى بالصورة الذهنية.

[1] المعجم الوسيط، ط5، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، 2011.

[2] سليمان نكاوي، فاتح محمد، معجم مصطلحات الفكر الإسلامي المعاصر، دلالاتها وتطورها: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971، ص 501.

[3] جابر أحمد عصفور، الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي: دار الثقافة للطباعة والنشر، مصر، 1974، ص 9.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب . الصورة الذهنية L'image mentale: للكاتب "لي بريستول Lee Bristol" أثر كبير في تحديد مفهوم الصورة الذهنية من خلال كتابه تطوير صورة المنشأة، وكذا "هربرت كيلمان H. Kelman" الذي درس "السلوك الدولي" من خلال السلوك السياسي والعلاقات الدولية، إلا أن المفهوم الحقيقي والإعلامي الآن للصورة الذهنية هو استرجاع لما اختزنته الذاكرة أو تخيل لما أدركته حواس الرؤية أو السمع أو اللمس أو الشم أو التذوق.[1] فهي انطباع صورة الشيء في الذهن، أو حضور صورة الشيء في الذهن. ويعد الصحفي الأمريكي "Lipman" أول من تناول موضوع الصورة النمطية في كتابه المشهور "الرأي العام" الذي نشر لأول مر في سنة 1922. وينسب إلى "Lipman" أنه أول من ربط بين الاتصال ووسائل الإعلام والصورة الذهنية بقوله إن هذه الوسائل تتوسط بين الإنسان والبيئة المحيطة به، وأن مقدرة الإنسان محدودة في التعرف على العالم من حوله.[2]

ج . التمثلات Représentations: يعتبر التمثل موضوعا متشابك الخيوط يتقاطع عند أغلب الفروع العلمية، وذلك راجع لإمكانيته في فهم مجموعة من الظواهر التي ينتجها الأفراد والجماعات، كما أن مسألة الثملات مقاربة جد مهمة لفهم الحمولة التصورية لدى الأفراد حول واقعهم الاجتماعي أو مجالهم المعيش، فقط نشير أن دلالته ومعناه تختلف من حقل تخصصي إلى آخر.

لغويا: التمثل جاء من مثل، يمثل، مثولا، ومثل التماثيل أي صورها، ومثل الشيء بالشيء أي شبه، وامتثله أي تصوره، ومثلت له كذا تمثيلا إذ صورت له مثاله بكتابة أو غيرها.[3]

وفي التنزيل العزيز قوله تعالى: {{" **فأرسلنا إليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا** "}}.[4] فالتمثل من هذه الوجهة مبني على الشبه من خلال بناء صورة مطابقة للموضوع الأصلي، إضافة إلى التأكيد على أهمية الفعل أو السلوك الخارجي في خلق التمثل، لأنه هو من يخلق فعل التمثل والفرد يكون فقط مجرد وعاء أو مستقبل للتمثل.

اصطلاحا المفهوم أخذ عدّة تسميات في المؤلفات الأجنبية أهمها la représentation و la conception، ويعرفه "بياجي J. Piage 1966 بأنه مجموع التصورات الفكرية التي تتكون لدى الذات حول الموضوع من خلال تفاعلهما، هذه التصورات بمثابة تأويلات تستند على عملية تتلاءم مع خصائص الموضوع.[5] وجل التعاريف تتفق في عدد من النقاط، من بينها أن التمثل: عملية ذهنية – ناتج تفاعل الفرد بالمحيط – تكوين نماذج داخلية (مماثلة أم لا) للمفاهيم ومواضيع العالم الخارجي – استحضار ذهني لموضوع غائب. وهو الحال الذي يسري على جل أفراد المجتمع، باختلاف أجناسهم وأوطانهم ووظائفهم...الخ، بما في ذلك الصحفيين موضوع دراستنا.

د. المجتمع المدني Société Civil: يتكون مصطلح المجتمع المدني من شقين، مجتمع Société ومدني Civile، فالأولى تعني مجتمع، أما الثانية فمشتقة من أصل Civis وتعني المواطن، أما في الترجمة العربية تعني مدني، من المدينة أو التمدن.[6] والمعنى الأكثر شيوعاً هو تمييز المجتمع المدني عن الدولة، بوصفه مجالاً لعمل الجمعيات التطوعية والاتحادات مثل

[1] علي عجوة، العلاقات العامة والصورة الذهنية، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص 4.
[2] أوستن كلير، العلاقات العامة الناجحة، ترجمة مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، 1998، ص 33.
[3] ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، 2012، ص 361.
[4] سورة مريم، الآية 17.
[5] Piaget j. et Inhelder, L'image Mentale chez l'Enfanf: Puf, Paris, 1966, p118.
[6] مولود مسلم، المجتمع المدني: دراسة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، القاهرة، جانفي 2004، ص 301.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النوادي الرياضية وجمعيات رجال الأعمال، وجمعيات حقوق الإنسان، والاتحادات. أي أن المجتمع المدني يتكون مما أطلق عليه "إدموند بيرك" الأسرة الكبيرة. لذا يعرف المجتمع المدني بأنه شبكة التنظيمات التطوعية الحرة، المسئولة عن ملء المجال العام بين الدولة والأسرة، وتعمل على تحقيق المصالح المعنوية والمادية لأفرادها والدفاع عنها، في إطار الالتزام بمعايير وقيم الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري، والقبول بالاختلاف والتعددية، والإدارة السلمية للخلافات والصراعات سياسية كانت أم اجتماعية، مهنية أم ثقافية...الخ.[1]

المرجعية النظرية للموضوع:

رغم ما لنظريات التأثير الإعلامية (كنظرية الطلقة السحرية، دوامة الصمت والغرس الثقافي، ونظرية الأجندة والأطر) من علاقة بمدى قدرة وسائل الإعلام على تغيير الصورة الذهنية للفرد والجماعة وبالتالي ارتباطها بموضوع دراستنا. إلا أننا ركزنا على نظريات بناء الواقع الاجتماعي لما لها من ملامسات مباشرة وعميقة بالموضوع، من خلال أن البرنامج الإذاعي ما هو إلا نتاج ما تصوره الصحفي ويبنى به واقعا اجتماعيا لدى المستمع، فالصحافيون يروجون أو يعيدون إنتاج التمثل الموجود في أذهانهم. وترتكز نظريات بناء الواقع الاجتماعي على أن عقولنا تختزن رصيدا من السيناريوهات[2] بفضلها نصنع نماذج للواقع ونتكيف معها، فهي تعتمد على ما اتفقنا عليه مع الآخرين حول المعاني المشتركة عن العالم الخارجي من حولنا. فوسائل الاتصال تشكل إحدى العمليات المركزية التي يحصل الناس عن طريقها على فهم ذاتي للحقيقة الموضوعية، ومع تزايد استخدام هذه الوسائل في حياة الأفراد يصبح الدور الذي تلعبه في بناء الواقع الاجتماعي أكثر أهمية، فهي تقدم تفسيرات للواقع بالكلمة والصورة والحركة واللون، وتضفي على من يتلقون الرسالة الإعلامية صبغة ذاتية، ويبني الأفراد معاني مشتركة للواقع المادي والاجتماعي من خلال ما يتلقونه.[3]

وبعملية اسقاط بسيطة على موضوع دراستنا يمكن القول أن لنظريات بناء الواقع الاجتماعي صلة كبيرة بموضوع الدراسة؛ تبين كيف يختار الصحفي مثلا لكلمات مؤثرة تثير معان في السامع متفقة مع ثقافته ومفاهيمه (حسب نظرية الدلالة اللغوية)، وكيف يصيغها في جمل معبرة عن مخزونه الفكري والثقافي تمثله وفقا لأفكاره وتصوراته، وبناء على تفسيراته السابقة على أساس أن هناك تمايلاً بين سلوكه وسلوكهم (حسب نظرية النسبية الثقافية والتفاعلية الرمزية)، فبرنامجه الإذاعي حول المجتمع المدني مثلا هو إطار يبني واقعا اجتماعيا، يعيد فيه إنتاج تمثل ما حول المجتمع المدني، ساعيا إلى تبنيه ـ أفكار برنامجه ـ من قبل متلقيه، متوصلا في الأخير إلى القدرة على المعرفية والتنبؤ الجزئي بل وأحيانا الكلي بردة الفعل الجمهور المتلقي (حسب نظرية التوقعات الاجتماعية).

1. المرجعيات المفاهيمية للمجتمع المدني:

في محاولة لتقريب الموضوع من الأذهان يمكن تحقب سيرورة التطور الفلسفي الذي شهده مفهوم المجتمع المدني واستخداماته منذ نشوئه حتى اليوم، فقد مرّ بعدة مراحل من أجل بلورته وصياغته بشكل أدق وأكثر وضوحاً. ومنعا لأي التباس وباختصار يمكن القول أن مشروع "المجتمع المدني" وليس المفهوم ذاته قادم إلينا من فترات تاريخية سابقة مرتبطة بنشوء وتطور

[1] قنديل أماني، تطوير مؤسسات المجتمع المدني: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار نوبار، القاهرة، 2004، ص 83.

[2] جون ر. سيرل، بناء الواقع الاجتماعي من الطبيعة إلى الثقافة. تر: عبد السميع حسنة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012، ص 179.

[3] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ الدكتور نصر الدين العياضي، بمقر كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 11 أفريل 2018.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرأسمالية وما ارتبط بها من صراعات فكرية، نعثر على ذلك المشروع عند "سانت سيمون"، وفي بيانات الثورة الفرنسية، في كتابات الموسوعيين (الأنسكلوبيديين) التي تمحورت حول المعرفة واستخداماتها التقنية وحول نقد الدين المسيحي والكنيسة. كما نعثر على هذا المشروع في إشكالية العقد الاجتماعي الذي صاغه "جان جاك روسو". فالمفهوم ارتبط في نشأته وتطوره بفكرة نضال الشعب من أجل الديمقراطية والحرية والمساواة، كما عبر في ذلك الوقت عن أفضل وسيلة لعلاج التعارض الظاهري بين حاجة الإنسان إلى الحرية وبين حاجته إلى الأمن والنظام.[1]

لذا يحق القول بأن المجتمع المدني هو مركز الفكر السياسي عبر حقبه التاريخية المتلاحقة؛[2] ففي الحضارة اليونانية أكد "أفلاطون" على أهمية وجود نموذج اجتماعي وسياسي يسعى الأفراد إلى تحقيقه في واقع حياتهم، كما يستجيب لمتطلبات حياتهم ومعطيات مجتمعهم، وبهذا كانت "الجمهورية" هي التصور الفلسفي المعقول في نظر "أفلاطون".[3] في السياق ذاته، أكد مواطنه "أرسطو" على فكرة تحولت فيما بعد إلى عصب الفكر السياسي من خلال مقولته أن "الإنسان حيوان اجتماعي وسياسي بطبعه".[4] أما مفكر الحضارة الرومانية "شيشرون"؛ فقد استقر على القول بأن المشاركة في حياة المدينة (الحاضرة) تعتبر واجبا أخلاقيا.[5]

وفي العصر الحديث خاصة بعد عصر النهضة، ظهر عدد من المفكرين الذين ساهموا اسهاما كبيرا في تقوية المجتمع المدني، وتوطيد دعائمه لاسيما مع مدرسة العقد الاجتماعي أو المدرسة التعاقدية* (توماس هوبز، وجون لوك)، كما لعبت المدرسة الماركسية دورا مهما بل وريادية في إعادة صياغة هذا الفكر (هيجل، ماركس وغرامشي)، كما كان هناك مفكرون آخرون اهتموا بالمجتمع المدني انطلاقا من مقارباتهم الخاصة وتصوراتهم المرجعية. وعليه يمكن أن نميز تطور المفهوم بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى: تتجلى فيها أكثر المقاربة الفلسفية للمفهوم، وذلك خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث يظهر مفهوم المجتمع المدني كنقيض لمفهوم الطبيعة والمجتمع الطبيعي، الذي هو بالنسبة للبعض المجتمع الحيواني أو المجتمع الأبوي أو المجتمع التقليدي أو مجتمع الحرية الأولى، فالمجتمع المدني هنا يعني ذلك المجتمع الذي يُنشئ كيانه الذاتي ويحافظ على قوانينه ويصوغ مبادئ تنظيمه واشتغاله، ويقيم قانونه أو عقده الاجتماعي الخاص به والمميز له.[6]

هذا ما عدد تعريف المفهوم بتعدد الفلسفات والمقاربات المعرفية التي تناولته من فلسفية إلى سياسية وسوسيولوجية؛ يكفي على سبيل المقارنة رؤية (هوبز) للمجتمع المدني كمخلوق اصطناعي للدولة (القرن 17) برؤية (لوك) له في القرن 18؛ باعتباره يشمل

---

[1] علي عبد الصادق، مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2004، ص19.

[2] جاد الكريم الجباعي: المجتمع المدني هوية الاختلاف، النايا للدراسات والنشر، سوريا، ط1، 2011، ص121.

[3] أفلاطون، الجمهورية، ترجمة: فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985، ص 414.

[4] نعمون مسعود، التأسيس الفلسفي في فكرة حقوق الإنسان عند روسو، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، الجزائر، 2009/2008، ص 46.

[5] Auvachez, Elise, supranational citizenship-building and the UN : What can we learn from the European experience? Paper prepared for presentation at the European Union Studies Association (EUSA) Tenth Biennial International Conference in Montreal, Quebec, Canada, May 17-May 19, 2007, p04.

* نظرية العقد الاجتماعي: تشير هذه النظرية إلى توافق وتعاقد يتم بين أعضاء المجتمع، غرضه تنظيم العلاقة التي تربط بينهم، وتنظيم علاقاتهم كمجموع بالحكومة التي تدير أمورهم، ويفترض العقد أن المتعاقدين؛ أي مجموع أفراد المجتمع، لهم حقوق وعليهم واجبات تنظمها توافقات وأعراف وقوانين، هذه التوافقات والأعراف هي بمثابة نظام شامل يكفل انتظام وسيرورة العلاقة بين الأفراد والتوزيع العادل للموارد المشتركة، وحل التعارضات التي قد تنشب بينهم، وبمقتضاه أيضا قامت الحكومة كممثل لمجموع الأفراد ونائب عنهم في تنفيذ تلك الأعراف والقوانين وإدارة المصالح المشتركة، من هنا اعتبرت الحكومة هيئة تابعة للمجتمع واضعة لإرادته للمزيد حول نظرية العقد الاجتماعي.

[6] علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دائرة الملكية وعلاقات التجارة والتبادل على الضد من الدولة والمجتمع السياسي التي تضمن حماية المصالح الجماعية.[1] وهذا ما اختلف كثيرا عما سبقه من أفكار "جون بودان Jean Bodin" الذي اعتبر أن المجتمع المدني لا يمكنه أن يوجد دون تفاعل وشراكات مع كيانات أخرى...، ولكنه لا يمكن أن يقوم بذلك دون العائلة الحاكمة، أي أن المجتمع المدني يقصد به أساسا الطبقات الفعالة اجتماعيا واقتصاديا ولكنها التابعة سياسيا للملكية. أما "هوبز Hobbes" فاعتبر من جهته المجتمع المدني (أو المتمدن society civilized) أنه النظام السياسي Political order والمؤسسات التي تؤسسها الدولة السيدة لمنع انتشار العنف واللااستقرار. فالمجتمع المدني civitas هو المحرك الأساسي للتوافق الأكبر The Great Leviathan.[2]

أما "جون لوك J. Locke " فاعتبر المجتمع المدني بأنه "هيكلة موحدة وقائمة على قانون مشترك وقضاء للتقاضي قادر على إصدار الأحكام الضرورية لفض النزاعات ومعاقبة المجرمين، من لم يكن في مثل هذا الإطار فهو مازال يعيش في حالة الطبيعة". على خلاف "لوك" اعتبر "آدم سميث Adam Smith" المجتمع المدني على أنه اقتصاد تجاري وتقاسم للعمل مع الإقرار بالحاجة للتعاون والمساعدة المتبادلة.[3] "هيجل Hegel" من جهته عرّف المجتمع المدني على أنه مصدر لعدد من حالات الشدة التي شهدها السوق والمصالح الخاصة Private interests مما عرقل أية تنمية أخلاقية Moral development؛ أي أن المجتمع المدني هو مخالف لأفكار التمدن (عند لوك وبودان) وموافق لمبدأ الحرية التي يجب أن تلتزم بقواعد اجتماعية ذات طبيعة أخلاقية لامتصاص أسباب اللااستقرار المجتمعي والسياسي. بناء على هذا التصور الهيجلي بنى "كارل ماركس Karl Marx" تصوره للمجتمع المدني على مفاهيم وسائل الإنتاج وخطورة الرأسمالية وصراع الطبقات، فالمجتمع المدني بحسبه تعبير فعلي عن حراك طبقي برجوازي لا يخدم مصالح البروليتاريا، والحل عنده هو تطوير مجتمع سياسي في إطار موحد (ديكتاتورية البروليتاريا).

وعليه نقول من خلال هذه المرحلة أنه تم إرساء الأسس والمكونات المعرفية والنظرية للمجتمع المدني في عصر النهضة الأوروبية وفلسفة الأنوار، ومن الواضح أن مفهوم المجتمع المدني خلال هذه المرحلة لا يعني شيئا آخر سوى مفهوم الرابطة الاجتماعية العادية كأساس للاجتماع، مقابل الرابطة الدينية أو الأرستقراطية التي يمكن ربطها بالعرف والتقليد واعتبارها طبيعية، لذلك ارتبط المجتمع المدني منذ ذلك الوقت بمفهوم القانون والعقد الاجتماعي كتعبير عن هذا القانون المختلف عن العرف، وبالسيادة الشعبية.

المرحلة الثانية: تتجلى في هذه المرحلة المقاربة السياسية والسوسيولوجية لاستخدام مفهوم المجتمع المدني، وتشمل القرن التاسع عشر بشكل خاص. الجديد هنا هو أن البرجوازية كانت قد حققت ثورتها ونقلت السياسة فعلا من الميدان الديني والعرفي إلى الميدان الاجتماعي، بجعلتها حقيقية إنسانية تعاقدية، فلم تعد المشكلة المطروحة هي تحرير السياسة عن الدين والعرف الأرستقراطي ولكن إعادة بناء مفهوم السياسة الحديثة ذاته والتمييز فيه بين مستوياته المختلفة.[4] فالثورة الصناعية نقلت المجتمع

[1] ريناس بنافي، مارس 2015، توماس هوبز وماهية طبيعة الإنسان: مجلة الحوار، العراق، على الموقع http://alhiwarmagazine.blogspot.com، تصفح 24 أوت 2018.

[2] Thomas Hobbes, Leviathan, Penguin, London, 1968, p 227.

[3] Adam Smith, An introduction into the nature and causes of the wealth of nations : Oxford, Clarendon Press, 1976, p 26.

[4] عمر برنوصي، مقال بعنوان: مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة، متاح على الرابط www.amanjorda,.org/oman studies/wmview.php.، تصفح بتاريخ 21 أوت 2017.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من نمط العلاقات الحرفية والإقطاعية إلى نمط جديد للعلاقة بين الأفراد مجتمع مدني جديد، انخلع فيها الأفراد عن رحم علاقاتهم القديمة، مما طرح بقوة مشكلة إعادة بناء هذه العلاقات، أي إعادة بناء المجتمع المدني وفهم حقيقته الجديدة بموازاة الدولة الحديثة معا.

فبدخول أوربا عصر النهضة بدأ الانتقال من اقتصاد الإقطاع الزراعي إلى الصناعة، وبدأ التعارض يتضح بين مصالح العمال وأصحاب المصانع، وارتبط بهذا الوضع الاقتصادي ظهور حق الملكية الخاصة، وهو ما دفع كل مجموعة من الأفراد إلى تأسيس روابط واتحادات للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم الخاصة والمشتركة بغض النظر عن الاختلافات في القرابة والدين والجنس واللون.[1]

هذه التحولات وما لحقها فرضت قضايا وإشكاليات على مفكري وفلاسفة القرن 19 في أوربا، في مقدمتهم كل من الفيلسوف الألماني" جورج فريدريك هيجل 1770–1831"، "آدم فرجسون 1723 – 1816"، و"كارل ماركس 1818 – 1883 :" حيث يرجع الفضل بشكل مباشر في انتشار اصطلاح المجتمع المدني إلى كتاب الفيلسوف الإسكتلندي التنويري" آدم فرجسون " بعنوان "مقال في تاريخ المجتمع المدني An Essay on the History of Civil Society " عام 1767، الذي جاء كي يحدد المسيرة التاريخية للإنسانية في تحولها وانتقالها من الأشكال الخشنة للحياة البربرية الهمجية إلى المجتمعات المتمدنة أو المتحضرة أو على حد تعبيره" المهذبة."[2]

أما "فريدريك هيغل" فيرى أن المجتمع المدني هو حلقة وسيطة ما بين العائلة من ناحية وبين الدولة من ناحية أخرى؛ فهو الأرضية التي تتفاعل فيها العلاقات الاقتصادية والمجتمعية، بل أيضا الآليات القضائية والإدارية والتعاونية، بقصد الانتقال من المجتمع التقليدي القائم على القرابة وروابط الدم، إلى مجتمع المواطنة والولاء للدولة ولنظامها وأجهزتها الإدارية والاقتصادية؛ أي المجتمع الحديث.[3]

وعن المناضل "كارل ماركس" فيعتبر أنه لا يمكن تحقيق الاشتراكية عن طريق التدرج السلمي بل عن طريق الثورة، ووفقا لهذا يرى أن المجتمع المدني هو فضاء الصراع بين الطبقات الاجتماعية فيه يتم المواجهة بين المصالح الاقتصادية المختلفة للطبقات؛ بين الطبقة البرجوازية (أصحاب رؤوس الأموال) والطبقة البروليتارية (العمال)، ومنه تخرج الدولة بسيطرة إحدى هذه الطبقات على مقدرات المجتمع ككل. ويمثل المجتمع المدني عند" ماركس "البنية التحتية أو القاعدة، باعتبارها العامل الحاسم، لا الدولة التي تشكل جزء من البناء الفوقي، لذا اعتبر أن حدود المجتمع المدني هي حدود العلاقات الاقتصادية، وأن المجتمع المدني هو مسرح التاريخ كله.[4]

لاحقا، ومع التطورات الحاصلة في التشكيل الاجتماعي الرأسمالي والتطورات الحاصلة في العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني، وكذا تطور الممارسة الديمقراطية، أعاد المفكر الإيطالي "أنطونيو غرامشي" اكتشاف وبلورة هذا المفهوم واستخدامه ومنحه

[1] علي ليلة، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص21.

[2] شاوش إخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا، أطروحة لنيل شهدة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 57.

[3] علي عبد الصادف، م س ذ، ص25.

[4] عدنان جرجس، حول مصطلح المجتمع المدني، مذكرة إضافية عن مفهوم المجتمع المدني وميادينه، مجلة الثقافة العالمية، القاهرة، العدد 107، 2001، ص38.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مضامين جديدة، فهو الذي ترك أكبر الأثر على المفهوم كما يستخدم اليوم، بعد استبعاد عناصر فلسفية وعقائدية كثيرة منه. ففي القرن العشرين طرح" جرامشى "مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد، فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الأيديولوجي" في إطار نظرية السيطرة والهيمنة"، منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية. فرأى"غرامشي" أن المجتمع السياسي والمجتمع المدني يشتركان في السيطرة على المجتمع؛ فبينما يعمل الأول لتحقيق هذا الهدف عن طريق السيطرة المباشرة من خلال أجهزة الدولة المختلفة (أجهزة قمعية وقهرية)، يقوم المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات ووسائل الإعلام ودور العبادة...الخ بوظيفة السيطرة غير المباشرة من خلال الهيمنة الأيديولوجية الثقافية. هنا أدخل غرامشي قطيعة جديدة في المضمون الدلالي Semantic لمفهوم المجتمع المدني، باعتباره فضاء للتنافس الأيديولوجي.[1]

من خلال هذا المسح الفكري Intellectual mapping لمفهوم المجتمع المدني، يظهر مدى التباين الايتمولوجي* حول تحديد محتوى الظاهرة وحركياتها وتداعياتها، وهو ما بقي سريا إلى حد الآن بالنظر لاختلاف المراحل التاريخية، الأدوات المنهجية، الخلفيات الإيديولوجية والأهداف العملية. لكن نقول بأنه مهما اختلفت تعريفاته هنا أو هناك، فإنّ له إطاراً عاماً يجمعه، حيث يعرف المجتمع المدني على أنه ذلك الفراغ الذي تملؤه مختلف أنواع المؤسسات التي لا تتبع للهيكلة الحكومية في دولة معينة، والتي استطاع عدد من الأفراد في مجالاتهم أو بميولهم التطوعية وأفكارهم التي يعتنقونها، تأسيسها والإشراف عليها خدمةً للمجتمع وتنمية له. فهو يضم بذلك مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. فيكون بذلك، مجموع التنظيمات غير الحكومية، التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، الذي لا يستهدف الربح، ولا تستند فيه العضوية على روابط الدم والقرابة.

2. تشكيل المجتمع المدني في الجزائر:

يتشكل المجتمع المدني بناء على ثقافة المجتمع وموروثه الحضاري الذي يسمح بالتطور التدريجي لهذه البنى ويحدد اتجاهاتها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع أو ظروفه والمناخ العام السائد فيه، فمن خلال ملاحظة ودراسة بنية المؤسسات المدنية ومورفولوجيتها في مجتمع ما يمكن التعرف على طبيعة هذا المجتمع وأيديولوجيته واتجاهاته. كما يتطلب الفهم السليم لأي ظاهرة؛ البحث عن جذورها وامتداداتها في التجربة التاريخية للمجتمع محل الدراسة ومختلف العوامل المساهمة في تشكيلها، لهذا ينبغي البحث عن وجود مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أشكالها الحديثة أو التقليدية في الأدبيات التاريخية الجزائرية، خاصة وأنه قد

---

[1] جورج طرابلسي، معجم الفلاسفة، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1987، ص ص 392-294.

* علم أصول الكلمات أو التأثيل أو الإيتيمولوجيا؛ ويقال له أيضا التأصيل والإثالة وعلم التحذير وعلم تاريخ الألفاظ، بالإنجليزية Etymology :هو علم متعلق بدراسة أصول الكلمات، من الناحية الصرفية والاشتقاقية والتاريخية، وهي عملية لسانية تعتمد المقارنة بين الصيغ والدلالات لتمييز الأصول والفروع. ومن ناحية أخرى عملية تاريخية حضارية؛ لأنها تستعين بدراسة المجتمعات والمؤسسات وسائر العلوم والفنون للبتّ في القضايا اللّسانياتية، بالإضافة إلى مقارنة الألسن لمعرفة أنسابها وأنماطها؛ ويعتمد في ذلك على تتبع تطور الكلمة من خلال الوثائق والمخطوطات، وأحيانًا تاريخ المجموعات البشرية الناطقة بهذه الكلمات. وتتكون الكلمة من مقطعين يونانيين الأول Etymos وتعني الحقيقة، والمقطع الثاني logos اللفظ المشترك المستخدم هنا بمعنى الكلمة، وهو فرع من فروع اللسانيات يدرس أصل الكلمات، ونهج تطورها، ومقارنة المتشابه منها في لغات تنتمي لعائلة لغوية واحدة. كان أفلاطون من أوائل الباحثين في هذا المجال، ومنهجه يقترب كثيرا من المفهوم المعاصر لهذا العلم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عرف تحولات مفصلية عدة ليس فقط منذ نشأة الدولة الجزائرية الحديثة وليدة الاستقلال، وإنما أبعد من ذلك بكثير، وبسمات وملامح مختلفة شكلتها وصبغتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...الخ لكل مرحلة من المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر.

تشير الكتابات التاريخية أن المجتمع الجزائري عرف العديد من التكوينات الاجتماعية التقليدية ذات الملامح المدنية كالمساجد والزوايا والأوقاف، كانت تؤدي أدوارا بالغة التنوع والثراء تشمل مختلف جوانب الحياة، إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي عرفت قبل دخول الإسلام إلى هذه البلاد مثل "تاجماعت" و"التويزة" وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي كانت تتسم بالطابع الطوعي هادفة إلى المساهمة في تنمية المجتمع بشكل عام وتنظيم سير الحياة فيه، وتسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة ومؤسساتها المحلية في كل صغيرة وكبيرة. ولم تكن هذه البنى الاجتماعية محكومة بالانتماء القبلي أو العشائري أو الإرثي بشكل عام بل كانت متاحة لكل راغب أو متطوع، كما أنها كانت تتمتع باستقلالية مادية عن الدولة حيث تعتمد في تمويلها على التبرعات والصدقات وخراجات الأوقاف وهو ما يمنحها الطابع المدني.

هذا النمط من المؤسسات عرف نشاطا كبيرا وحركية واسعة في المجتمع الجزائري منذ دخول الإسلام، حيث أنه حمل إليها أسلوبا جديدا في الحياة يعتمد على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة وروح المسؤولية؛ فالدين الإسلامي إطار تجسدت من خلاله قيم ومبادئ المجتمع المدني على أرض الواقع قبل أن يتناولها الفكر العالمي بالفلسفة والتنظير، فقد ألقى مسؤولية رعاية المصالح العامة على المجتمع ككل بأفراده ومؤسساته، كما حمّله واجب الرقابة العامة (السياسية والاجتماعية...) تطبيقا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم يكتف الإسلام بمنح حرية التعبير بل جعلها واجبا؛ بحيث يأثم المجتمع إذا اتخذ موقفا سلبيا من التجاوزات التي تحصل فيه من قبل السلطات المختلفة، هذا بالإضافة إلى المنظومة الأخلاقية التي يقوم عليها الإسلام من: عدالة، حرية، مساواة، تشاور، حق الاختلاف، تسامح، تعاون، تكافل ...الخ، وهي القيم التي يقوم عليها المجتمع المدني.[1]

وفي عهد الدولة العثمانية بالجزائر عرف المجتمع الجزائري تنظيمات جديدة إضافة إلى التنظيمات الموجودة سابقا كالتنظيمات المهنية التي كانت متحدة تحت ما يسمى "بالأمانة*"[2]، تأتي التنظيمات المتخصصة في تسيير الأحياء التي تعرف باسم" الحومة*". إلى جانب تلك التنظيمات هناك التنظيمات الاجتماعية والثقافية والخيرية المرتبطة بمؤسسات الأوقاف التي سبقت مجيء العثمانيين وتوسعت خلال وجودهم.[3] كما نجد نموذجا آخر من المؤسسات أو التنظيمات والممثلة في رابطات الأولياء الصالحين. وهي نوع من المؤسسات التي تقوم بخدمة وصيانة الأملاك التابعة للتنظيم والمرفق العام، ورعاية وإطعام الزوار ومساعدة الفقراء من أهل المدينة بالمال وذلك من مداخيل المؤسسة، كما أنشأ الأندلسيين بعد استقرارهم في الجزائر مؤسسات خاصة بهم تقوم برعاية ومساعدة هذه الطائفة. حيث كانت هذه التنظيمات بمثابة الصناديق الممولة لكثير من الأنشطة، التي لم

([1]) عبد الحميد الأنصاري، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، عدد 272، أكتوبر 2001، ص 103.

* كانت تضم من 35 إلى 45 عضو، هذه التنظيمات كانت تمارس رقابة فعلية على جودة المنتوج، تحكم في الأسعار والتنظيم الاجتماعي، إضافة إلى حماية مصالح أفرادها.

[2] ناصر الدين سعيدوني، نظرة في التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني، مجلة سيرتا، العدد 3، ماي 1980، ص78.

* تتكون من طرف الأمناء، وعليه فكل حي يملك ممثله لدى الهيئات التركية والإدارية يسمى"الأمين" الذي يعبر عن مشاكل ومطالب الناس ويضمن حماية مصالحهم.

[3] محمود أحمد المهدي، نظام الوقف في التطبيق المعاصر، مطبعة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2003، ص 32.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يكن في مقدور الدولة والتي أنهكتها الحروب والدسائس، تغطيتها خاصة وأنها موجهة لفئة خاصة من السكان، وعليه فقد اكسبها هذا العمل هيبة ومكانة في أعين السكان والقائمين على شؤون الدولة، فكانت لهم الكلمة المسموعة والرأي المتبع.

بدخول الاستعمار الفرنسي للجزائر عام 1830 اختفت التنظيمات التقليدية في العشرية الأولى، حيث جسدت بداية الاستعمار الفرنسي محاولة طمس الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، وهو ما انعكس على المجتمع المدني التقليدي الذي بدأت مؤسساته تتلاشى بالتدريج. فالمستعمر عمل على نقل تنظيمات فرنسية إلى الجزائر وتشجيعها وسط الأهالي بغية القضاء على مقومات الشعب الجزائري "مشروع فرنَسَة الجزائر بسياسة إدماجية"[1]، وايجاد موطأ قدم للمستوطنين الفرنسيين في الجزائر مع تهيئة كل الظروف اللازمة لتغلغلهم في كل مفاصل الحياة الجزائرية.[2] إلا أن ذلك لم يمنع من عودة ظهور بعض التشكيلات المدنية، لحاجة الأفراد للتنظيم والتضامن والحفاظ على هويتهم وتراثهم وإسلامهم من الضياع والطمس؛ من تلك الممارسات التضامنية التي تعد بمثابة العرف في المجتمع التقليدي نجد: التويزة، الحلقة وثاجمعت.*

وبعد مضي ستين سنة من دخول فرنسا ظهر القانون المعروف بقانون 1 جويلية 1901 في فرنسا، والذي طبق في الجزائر المستعمرة، على إثر هذه القوانين أعطت السلطات الفرنسية إذنا بتكوين الجمعيات، فنشأت جمعيات جزائرية بعضها موالي للاستعمار والبعض الآخر يعمل لنشر الوعي داخل المجتمع الجزائري، وعلى العموم فإن معظم التنظيمات كانت مدافعة عن مصالح الفرنسيين.

وازدهرت تنظيمات المجتمع المدني ما بين الحربين العالميتين، وتطورت الحركة الحزبية الجزائرية بين 1918 و1954 بشكل يوضح قناعة الشعب الجزائري بعدم جدوى المقاومات الشعبية المسلحة المنعزلة التي استطاعت فرنسا إخمادها في كل مرة، وضرورة الاصطفاف الوطني من أجل مواجهة المستعمر، فالتفت جل أشكال وتنظيمات المجتمع المدني الجزائري بمختلف توجهاتها وأفكارها حول حزب جبهة التحرير الوطني.

اتسمت المرحلة المباشرة لما بعد الاستقلال بسيطرة الدولة وفرض احتكارها على المجتمع ومختلف الهياكل والمؤسسات وفضاءات التنشئة الاجتماعية، وتأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي وقانوني قهري وتمايزي، يبطل كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية التي تريد أن تنشط خارج الإطار المؤسساتي للحزب الواحد، في ظل السياسة الوطنية التي تسعى إلى استيعاب كل البنى الاجتماعية والسياسية الداخلية (المجتمع الدولة)، لأن الدولة آنذاك كانت ترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التربوية والثقافية مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتبع، فهي من المهام الأساسية الموكلة للحزب الواحد، وتمثل بقية التنظيمات الأخرى قاعدة نضالية للحزب.[3] فأقصت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان، لرؤيتها بأن المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل

---

[1] حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والحكومات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص17.

[2] مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3، 2013، ص 241.

* "التويزة"؛ نوع من النشاطات التطوعية، المكونة من جماعة صالحة وقوية بناء على المرجعية الأصلية للهوية الدينية، تكون حيويتها وقدرتها في تحقيق النفع العام والحفاظ على المجتمع الجزائري. "الحلقة" يحكمها رجال الدين والزوايا. "ثاجمعت" مؤسسة اجتماعية تمارس السلطة الاجتماعية على مختلف التشكيلات الاجتماعية المكونة لها، وهي لا تزال موجودة.

[3] عبد الله بكار، المجتمع المدني ودوره في التكفيل بذوي الاحتياجات الخاصة: دراسة حالة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيا لولاية غرداية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 78.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذاتي بشؤونه حتى يؤسس تنظيمات جمعوية تدافع عن حقوقه وأراءه وتخدم مصالحه.[1] بذلك عمت روح الأبوية في جميع المجالات، وألبست الصبغة السياسية لكل المنظمات الاجتماعية والثقافية والتربوية، وظلت مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تنظيماتها تسير في نفس القوالب والأطر التي كانت قائمة في الفترة الاستعمارية والمتمثلة في عملية الهيمنة والتدويل إلى غاية 1971 حيث صدر أول قانون متعلق بالجمعيات في جزائر الاستقلال 79/71 في 1971/12/23 الذي كان أكثر صرامة وتشدد، يُخوّل للسلطات العامة وجبهة التحرير الوطني حقا مطلقا في الموافقة على إنشاء أي جمعية أو حلها.[2] كما تجدر الإشارة أيضا في هذه الفترة إلى دستور 1976 الذي نص على أن حرية إنشاء الجمعيات معترف بها وتمارس في إطار القانون، إلا أن تأثير هذا الأمر كان جد محدود، لأنه يمنع قيام أي جمعية من شأنها المساس بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

أما مرحلة الثمانينيات فيمكن القول أنها عرفت نسبيا عودة الانفراجة للمجتمع المدني، فسياسة الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد" اتجهت نحو الانفتاح من خلال تخلي الدولة عن القطاعات غير الحيوية كالقطاعات الاجتماعية والثقافية والرياضية وتركها للجمعيات الأهلية وذلك للتخفيف من أعباء السلطات العامة، فجاء ميثاق 1986 الذي يشجع إنشاء التنظيمات العلمية والثقافية والمهنية، وتم إصدار القانون 15/85 بتاريخ: 21 جويلية 1987 ولائحته التنفيذية رقم 16/88 الصادرة بتاريخ 02/02/1988 بما تضمنته من شروط جديدة لإنشاء الجمعيات وتنظيمها.[3] فخفف الإصلاح التشريعي الجديد القيود العديدة السابقة.

رغم كل هذا؛ إلا أن الهيمنة استمرت بل واتسعت الهوة بين المجتمع والسلطة، أدت في الأخير لأحداث أكتوبر 1988 التي أدت إلى التعددية السياسية، وتعديل قانون الجمعيات والإعلام. فبدأت الدولة في عهد التعددية تعزز المجتمع المدني بقوانين متسارعة تدعم تواجده وازدهاره، حيث شهدت ميلاد عدد كبير من الجمعيات بعد الإعلان مباشرة عن القانون الجديد المنظم للعمل الجمعوي الصادر في 4 ديسمبر 1990 تحت رقم 31/90. غير أن هذا الحديث عن تزايد حجم المجتمع المدني لا يمكن بالضرورة إسقاطه على حجم نشاطه أو تأثيره في المجتمع، فهو مع هذا الحجم يعاني العديد من الصعوبات التي تحد من تأثيره.*

وبعد العشرية التي مرت بها الجزائر ودخول الألفية الثالثة، استمر العمل بقانون الجمعيات 31/90 إلى غاية هبوب رياح التغيير في الدول العربية المجاورة، أين وجد النظام السياسي في الجزائر نفسه مجبراً على تبني جملة من الإصلاحات، بهدف امتصاص

---

[1] نادية بونوة: دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة – دراسة حالة الجزائر –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009-2010، ص126.

[2] توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997، ص ص 66-97.

[3] عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 8.

* يمكن أيضا تقسيم المعوقات التي تحد المجتمع المدني في الجزائر إلى معوقات خارجية ومعوقات داخلية: **أولا**: معوقات البيئة الخارجية: يقصد بها العوامل الخارجية المؤثرة على الفعالية الوظيفية له، والتي تتمحور أساسا في: . **1) الأزمات** التي تعرفها البلاد في مختلف المجالات. **2) اللااستقلالية** للمجتمع المدني فالمساعدات ما هي إلا طريقة لينة لإبقاء المجتمع المدني تابعا للدول. **3) ظاهرة اللامبالاة** في الأوساط المجتمعية بحيث أصبح الفرد الجزائري غير مكترث بالجمعيات والأحزاب السياسية التي لا تظهر إلا في المناسبات كمجموعة تخدم مصالحها فقط وتسعى للوصول إلى السلطة أو الاستفادة منها. **ثانيا**: معوقات البيئة الداخلية تتمثل في:**1) مصادر التمويل الذاتي** نجده ضعيف جدا ما يؤدي بأغلب الجمعيات إلى الاتكال وبشكل كبير على دعم الدولة. **2) الانشقاق والتناحر الداخلي** وعدم التداول على القيادة إلا في حالة الوفاة أو التعرض لعملية انقلابية. **3)** نجد أيضا إلى جانب كل ذلك **ضعف التسيير**، والثقافة القانونية، والخبرة التنظيمية، والتسيب، والاتكال، وانعدام أبجديات الديمقراطية، وغلبة الذاتية المصلحية، والنشاطات المناسباتية، وغياب البرامج واستراتيجيات العمل الموضوعية والدقيقة...الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضغط الذي يعانيه تحت تأثير المتغيرات الجديدة التي تعرفها العديد من الدول العربية في ظل ما أصبح يطلق عليه بالربيع العربي، حيث سارع النظام السياسي إلى تعديل جملة من القوانين أهمها قانون الأحزاب وقانون الجمعيات وذلك بعد جملة من المشاورات والمناقشات فصدر في هذا السياق القانون رقم 06/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، غير أن هذه القوانين الجديدة لم تتضمن شيئا جديدا عدا بعض الإضافات للقانون القديم.

3. تطور وسائل الإعلام الجزائرية:

عرفت عملية التأريخ للبداية الإعلامية في الجزائر اختلافا وتباينا بين أوساط الباحثين، إذ لا يوجد اتفاق على تاريخ واحد لأولى الصحف الجزائرية، لكن المهم هنا هو التنويه بأن تطور الإعلام عموما في الجزائر تأثر بعامل السيطرة الاستعمارية الفرنسية، لذا فإننا سنتقيد بهذا العامل عند حديثنا عن نشأة وتطور الإعلام الجزائري من خلا تقسيمه إلى مرحلتين:

الإعلام الجزائري في عهد الاستعمار الفرنسي: استخدم الجزائريون الاتصال منذ القدم نظرا لكونه فطري وطبيعي للمجتمع البشري، أما الصحافة كوسيلة إعلامية عصرية فهي اكتشاف غربي ظهرت في أوروبا ثم انتقلت إلى العالم العربي في بداية القرن التاسع عشر مع الحملات الاستعمارية التي قامت بها فرنسا (نابليون)* ضد مصر ثم الجزائر، ويرى هنا "أبو القاسم سعد الله" أنه يمكن أن تكون الصحف الأوربية قد دخلت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، رغم عدم وجود ما يدل على ذلك، بحكم أن القنصليات الأجنبية في الجزائر كانت تصلها الصحف من بلدانها.[1] ومهما كان الأمر فإن كل المراجع تؤكد بأن الجزائر لم تعرف هذه الظاهرة الإعلامية إلا مع الاحتلال، من خلال الصحف التي كانت تابعة في سياستها العامة للصحافة الفرنسية باتجاهاتها المختلفة، واهتمامها الكبير بمصالح الأوروبيين في الجزائر وإهمالها لمصالح الجزائريين، وخصت الصحافة اليومية بكثرة المدن الكبرى مثل: الصحافة الحرة، صدى الجزائر، جريدة الجزائر، صدى وهران"...الخ.[2]

ولقد كان لنشاط الصحافة الأوروبية لسان حال المستعمرين في الجزائر أثر ولا شك في توجيه الجزائريين إلى هذا الميدان، فعلمهم ذلك أن يستفيدوا من هذه التجربة ودفع بهم إلى استعمال هذه الوسيلة الجديدة في المطالبة هم الآخرون بحقوقهم، مستفيدين من الصحافة العربية التي كانت تأتيهم من الشرق العربي، كما يعتبر المناخ السياسي والاجتماعي الداخلي والخارجي من أهم العوامل في بعث الصحافة الوطنية.[3] ذلك أن الأوضاع التي كان يعيشها الوطن العربي قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها وبعدها فتحت أعيُن الجزائريين وعلمتهم كيف يستفيدون من الصحافة في سبيل تحقيق مطالبهم. ومع هذا الازدهار النسبي للصحافة بالجزائر كان أحسن تصنيف لها ذلك الذي بني على مستوى مضامينها، وهو كالأتي: ـ الصحافة الاستعمارية. ـ صحافة أحباب الأهالي. الصحافة الأهلية. ـ صحافة الحركة الوطنية الاستقلالية. ـ حركة جمعية العلماء المسلمين والصحافة.

---

* حيث من بين ما حُمّل مع "نابليون" مطبعة وهيئة تحرير تشرف على إصدار جريدة على أرض الجزائر، يعيد بعض الباحثين أن أول جريدة ظهرت في الجزائر هي " L'estafette de Sidi Ferrage ليستافيت دي سيدي فرج" التي أُعدّت داخل البواخر الاستعمارية التي غزت الجزائر، تضمنت أخبارا عن الحملة الاستعمارية وتوزع على جنود فرنسا في 1 جويلية 1830 إلا أنها كانت تحمل تاريخ 25 جوان 1830، وكان قد أعلن عنها قائد الحملة إلى الجزائر "دوبورمون Doborman" في 12 ماي 1830. والتي لم تعمر طويلا لتستبدل بجرائد أخرى تخدم المستعمر.

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، الجزء 5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 211.

[2] فضيل دليو، الاتصال: مفاهيمه . نظرياته . وسائله، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 45.

[3] سيف الإسلام الزبير، الصحافة الاستعمارية في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985، ص 16.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن الشق السمعي البصري؛ لم تظهر التلفزة في الجزائر إلا في 24 ديسمبر 1956 إبان الفترة الاستعمارية، أين أقيمت مصلحة بث محدودة الإرسال بالجزائر العاصمة (بلدية برج البحري) التي كانت تعمل ضمن المقاييس الفرنسية. يُعد استحداثها اهتمام بالجالية الفرنسية المتواجدة بالجزائر آنذاك، كما اقتصر بثها على المدن الكبرى للجزائر أين أنشئت محطات إرسال ضعيفة، موزعة على ثلاث مراكز؛ قسنطينة، العاصمة ووهران. والبرامج التلفزية كانت ترتكز على ايجابيات المستعمر، وتعمل على إبراز علاقات الهيمنة على المجتمع الجزائري، مشوهة في أغلب الأحيان نضاله السياسي ورصيده الحضاري.[1]

أما عن دخول الإذاعة إلى الجزائر فكان قبل كل ما سبق بوقت طويل نسبيا إبان الحقبة الاستعمارية تحديدا سنة 1929 استجابة لحاجيات الأقلية الأوروبية المتواجدة في الجزائر فارتبطت برامجها مع فرنسا،[2] كما أن الهياكل الأساسية التي أنشئت منذ البداية ظلت متواضعة جداً مقارنة مع شساعة الجزائر، وظلت السياسة الاستعمارية الإعلامية الإذاعية بعيدة عن الفرد الجزائري موجهَة إلى المستوطن لغاية اندلا ع حرب التحرير*، أين ظهر النضال الإعلامي مع "صوت الأحرار" الذي التف حوله الشعب الجزائري، رغم كل ما أقيم حوله من شبكات تشويش كثيفة ومؤامرات، إلا أنها استمرت وكانت دافعاً قويا للثورة الجزائرية بينما ذهبت جهود المستعمر أدراج الرياح. فكانت بذلك الإذاعة من بين أهم الوسائل الإعلامية التي اعتمدتها الثورة التحريرية الكبرى، إلى جانب وسائل إعلامية أخرى منها: البيانات والمواثيق، الصحافة، وزارة الأخبار لدى الحكومة المؤقتة منذ 1958، مكاتب الإعلام في الخارج، السينما، المسرح، الرياضة، دور الشعر.

الإعلام الجزائري في عهد الاستقلال: يمكن تقسيم الصحافة الجزائرية بعد الاستقلال إلى محطتين هامتين وفقا للنظام السياسي لكل مرحلة، وهما مرحلة الأحادية الإعلامية ومرحلة التعددية الإعلامية، الفاصل بينهما هو الانفتاح السياسي والتعددية:

تميزت **مرحلة الأحادية الإعلامية** بالغموض في بداياتها ثم الإعلام الموجه، سعت السلطة خلالها بكل الطرق السيطرة على الإعلام وجعله الأداة الأولى لنشر أيديولوجيتها وإحكام قبضتها على كرسي الحكم، حيث لم يتغير الوضع القانوني للإعلام في الجزائر ولم يصدر أي تشريع جديد له، بل صدر قانون في 31 ديسمبر 1962 ينص على أنه يبقى العمل جاريا حسب التشريع الفرنسي في جميع الميادين التي ليس فيها تعارض مع السيادة الوطنية. بعدها حاولت السلطة تجسيد وإقامة نظام اشتراكي للإعلام.

أما قطاع السمعي البصري فلم تلبث الدولة الجزائرية غداة الاستقلال أن اتخذت التدابير اللازمة من أجل استرجاع مبنى الإذاعة والتلفزيون، لما يمتلكه هذا القطاع الحساس من أهمية في نقل السيادة الجديدة للدولة الجزائرية، وكذا في ترسيخ القيم الثقافية الخاصة بالشعب الجزائري بعيدا عن المسخ الذي استعمله المستعمر طويلاً، تطبيقا لهذا التوجه الذي يتعلق بأداة من أدوات

[1] ويكيبيديا، على الموقع الإلكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki، تصفح بتاريخ 31 جانفي 2019.

[2] رشيد فريح، الإذاعة الجزائرية بين الخدمة العمومية والتوجه التجاري: دراسة حالة القناة الأولى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2009، ص61.

* يمكن القول أن الإذاعة في الجزائر كانت تتكون من القناة الفرنسية، القناة العربية، القناة القبائلية؛ وكان راديو الجزائر الفرنسي موجها بالدرجة الأولى إلى الأوروبيين المعمرين، لذلك كان الأهالي الجزائريون لا يهتمون بهذه الوسيلة ولا بما يقدم فيها، إلا أنهم كانوا مهتمون بما يصلهم من إذاعات عربية لاسيما قبيل الثورة مثل صوت العرب، إذاعة القاهرة، راديو داماس، إذاعة تيطوان، إذاعة تونس... فكان الإعلام الجزائري السري المضاد للإعلام الاستعماري ينشط عبرها لنشر الوعي التحرري وتحفيز الجزائريين للجهاد في سبيل الله والوطن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيادة الوطنية قام كل الإطارات والتقنيون والعمال الجزائريون على رأسهم الصحفي المناضل "عيسى مسعودي" رمز صوت الجزائر المكافحة في 28 أكتوبر 1962 برفع التحدي والتغلب على الصعوبات فاستمرار الإرسال بعد انقطاعه لفترة قصيرة، في حين ظن الإطارات والتقنيون الفرنسيون أن ذهابهم سيتسبب في عرقلة الإرسال لمدة طويلة، ومراهنتهم على استحالة الاستغناء عن خدماتهم.[1]

وقد عرفت بداية الثمانينات حدث سياسي هام، هو انعقاد المؤتمر الرابع لجبهة التحرير الوطني، الذي أقر لأول مرة أن المشكل الإعلامي أصبح من المشاكل الكبرى التي تعاني منها الجزائر، فأصدر أول قانون للإعلام في الجزائر عام 1982؛ تناول القانون لأول مرة مختلف جوانب النشاط الإعلامي، وحدد الإطار العام لموضوع الإعلام في الجزائر. إلا أنه اعتُبر قانونا يحد من حرية الإعلام، حيث يصف الدكتور "مرزاق بقطاش" هذه المرحلة بالتطبيل الإعلامي، إذ كانت القوانين الصادرة فيها ذات طابع تقليصي تخدم السلطة في المقام الأول ولا تراعي العنصر الخبري ولا عنصر الرأي المتميز ببعض المعارضة.[2] فقد حاولت السلطة الحاكمة تطويع الإعلام مما أهدر الكثير من تقاليد المهنة، حيث تحولت إلى وظيفة يسيطر عليها الطابع الرأسي الاتجاه "النظرية الشمولية"، تتلقى التعليمات من أعلى وتقوم بتوصيلها إلى الجمهور المتلقي. مما جعل أواخر المرحلة تعرف نوعا من الضغط المتنوع الجوانب تمخضت عنه أحداث أكتوبر 1988، التي تعتبر منعطفا حاسما في تاريخ الجزائر السياسي والإعلامي.

مرحلة التعددية الإعلامية هي إحدى مظاهر ومجالات التكريس للتعددية السياسية، فالتوجهات السياسية المختلفة تُترجم في تعدد الأفكار والاتجاهات مما يتطلب تعدد منابر التعبير عن هذه لاتجاهات، هذه المنابر تتمثل في وسائل الإعلام بأشكالها المختلفة المكتوبة والسمعية البصرية. وهذا ما تجسد بالفعل في تبني دستور جديد 23 فيفري 1989 الذي أقر تعددية سياسية مهدت لظهور حرية وتعددية إعلامية،[3] بصدور قانون الإعلام رقم 90-07 المؤرخ في 3 أفريل 1990 المحدد لقواعد ومبادئ ممارسة حق الإعلام، والذي يعتبر أول قانون منذ الاستقلال ينص على حرية الإعلام وحق المواطن في إعلام موضوعي وفتح المجال أمام القطاع الخاص وحرية إصدار الصحف.* كما تحول التلفزيون رغم تبعيته الدائمة للسلطة إلى فضاء للتعبير عن الرأي والرأي الآخر بدل اللغة الأحادية التي كان يتبناها، وظهر أيضا أن الإعلام الممثل لكل الأطراف الشعبية يختلف تماما عن ذلك الناطق باسم الحزب الواحد. وعلى الرغم من تلك الايجابيات الكثيرة* التي جاء بها هذا القانون خاصة ما تعلق برفع

---

[1] محمد شلوش، الإذاعة الجزائرية: النشأة والمسار، بتاريخ 16 ديسمبر 2014، على الموقع الإلكتروني www.radioalgerie.dz، تصفح بتاريخ 20 ماي 2017، ص 4.

[2] أحمد بن دريس، حرية التعبير والصحافة وأخلاقيات العمل الإعلامي: الجزائر نموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2006-2007، ص 88.

[3] أحلام باي، معوقات حرية الصحافة في الجزائر: دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص 66.

* تجدر الإشارة هنا إلى أنه حتى قبل صدور القانون قام رئيس الحكومة آنذاك" مولود حمروش "بإصدار تعليمة مارس 1990 التي تحث وتشجع المهنيين على اختيار طريق الصحافة الخاصة وذلك بدفع مرتبات سنتين مسبقا لتكوين رأسمال، وبتقديم مساعدات شتى للتأسيس كالحصول على المقرات مجانا لمدة خمس سنوات وقروض خاصة لأجل التجهيز مع الاحتفاظ بحق العودة إلى المؤسسات الإعلامية الأصلية في حالة فشل المشروع الجديد، فهذه الشركات ذات المسؤولية المحدودة التي دعمها رئيس الحكومة سمحت بظهور العديد من العناوين الخاصة (الخبر، الوطن، الصح-آفة، ليبرتي، لسوار داليجري، ألجي ريبيليكان...).

* بخصوص المشهد الإعلامي في ظل هذه المرحلة فقد أسفر هذا القانون الإعلامي الجديد 1990 عن تحولات عميقة في الخريطة الإعلامية، انعكست بالإيجاب على قطاع الإعلام المكتوب خاصة، فظهرت **الصحافة المستقلة** كمميز للتجربة الديمقراطية في الجزائر لما تلعبه من دور إعلامي، بل وحتى أدوار سياسية في العملية السياسية من تكوين وبلورة الرأي العام والمشاركة في صنع القرار السياسي. أما قطاع **السمعي البصري** فعلى الرغم من احتكار الدولة له فقد اتسمت برامجها مع بداية الانفتاح السياسي بالصبغة الديمقراطية في الطرح والمعالجة تماشيا والوضع السائد وهامش الحرية الممنوح، وقد لقيت شهرة كبيرة في أوساط الجمهور لاسيما السياسية منها، نذكر منها لقاء الصحافة، حصة الحدث، حصة حوار، وهي التي قيل عنها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

احتكار الدولة لقطاع الإعلام، إلا أن ما تضمنه الباب السابع من أحكام جزائية جعلته قانون عقوبات أكثر منه قانون إعلام، فقد أوجد المشرع ثغرات قانونية تمكنه من النفاذ لمصادرة الحقوق والحريات إذا شعر بخطورتها على النظام السياسي القائم.[1]

لكن بعد انتخاب السيد" اليمين زروال "رئيسا للجزائر مع نهاية 1995 ظل النظام السياسي الجزائري في ظل الأزمة الأمنية يحاول البحث باستمرار عن البدائل المتاحة لرأب الصدع الناجم عن هذا الوضع، مما جعل التفكير في قانون جديد للإعلام يصبح أمرا ملحا بالنظر إلى التحولات التي عرفتها الساحة الإعلامية وكذا التحولات الدولية في مجال الإعلام. وكانت البداية بتعليمة الرئيس التي أعطى بها الضوء الأخضر لمناقشة مشاكل القطاع الإعلامي ودعى محترفي الصحافة وممثلي الإعلام للمشاركة إلى جانب السلطات السياسية في البلاد لإيجاد حل لهذه المشاكل. كما تضمنت عدة مقترحات عملية للنهوض بقطاع الاتصال بما في ذلك السمعي البصري، والتي ركزت على نقطتين رئيسيتين وهما: الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير ومبدأ الخدمة العمومية، وأُتبِعت بعد ذلك بالمشروع التمهيدي لقانون الإعلام لسنة 1998 الذي جاء كمحصلة لعملية التشاور، أهم ما ميز هذا المشروع هو تقديمه لأول مرة لمصطلح الاتصال السمعي البصري بعدما كانت القوانين السابقة تعتبره مجرد سند إذاعي أو صوتي أو تلفزي يمارس من خلاله الحق في الإعلام.* وحسب الكثير من الباحثين في مجال الإعلام الجزائري كان بإمكان هذا المشروع إحداث نقلة نوعية في الانفتاح الإعلامي في الشق المتعلق بالسمعي البصري، غير أن تقليص الرئيس " اليمين زروال" لعهدته الرئاسية وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة حال دون رؤية القانون الجديد النور، حيث جمد من طرف البرلمان وتحديدا مجلس الأمة بحجة الخلط التشريعي بين قطاع الإعلام وقطاع الإشهار.[2]

لتبدأ مرحلة التعددية الإعلامية المقيدة باعتلاء الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" سدة الحكم في 1999، الذي تعهد في بداية حكمه أن تحتكم العلاقة بينه وبين الصحافة إلى الحوار والنقد البناء بعيدا عن القذف والتشهير.* وفي عهده هذا تم تقديم عدة مشاريع لقانون الإعلام ففي فترة الوزير "حمراوي حبيب شوقي" جاء القانون يمجد حرية الصحافة بشرط أن لا يتطرق الصحفي إلى أسرار الدولة دون تحديدها...، ثم جاء "عبد العزيز رحابي" ليقدم مشروع يحمي حرية الصحافة ويصب اهتمامه على تنظيم سوق الإشهار دون أن يتحقق المشروع، ليلقى المصير نفسه مشروع الوزيرة "خليدة تومي" الذي يفرض ملف نجاعة اقتصادية لتأسيس شركة إعلامية، وأخيرا مشروع الوزير "بوجمعة هيشور" الذي تم تحويله إلى مهام أخرى في ماي 2005، فظل منصب

أنها أكثر مصداقية للرسالة الإعلامية، جاءت لتكسر الحواجز وتفتح الحوار المباشر مع الجمهور والخروج من النمطية التي كرستها الممارسات الإعلامية في فترات سابقة. وإن عرفت تراجعا مع الأزمة السياسية التي عصفت بالبلاد لتعود للتعبير عن وجهة نظر النظام. وبالمثل عرفت **الإذاعة الوطنية** انفتاحا على المجتمع حيث أنها هي الأخرى انتعشت بعد إقرار التعددية واستطاعت أن ترتقي بالممارسة الإعلامية خاصة وأنها كانت تتلقى الدعم الحكومي دائما.

[1] جيلالي عبابسة، سلطة الصحافة في الجزائر، مؤسسة الجزائر للكتاب، تلمسان، ص 185.

* فالمادة الأولى منه نصت على: يكفل القانون الحالي حرية الصحافة والاتصال السمعي البصري. بينما أشارت المادة 28 منه إلى إمكانية فتح القطاع أمام الخواص حيث نصت على أنه: يمكن للمؤسسات العمومية للبث الإذاعي المسموع والمرئي أن تفتح رأسمالها في إطار الشراكة مع مؤسسات متخصصة تابعة للقطاع الخاص وفقا للتشريع المعمول به.

[2] صبيحة بخوش، تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، العدد 23، مارس 2016، ص 63.

* لتعرف سنة 2001 قانونا جديدا "قانون العقوبات" الذي جاء نتيجة الضغوط الكثيرة التي مارستها بعض القوى في السلطة، باعتبار أن الصحافة تعدت حدود اللياقة باسم حرية الصحافة فيما تعلق بالقذف إزاء بعض الشخصيات والهيئات الرسمية، ورأت السلطة أن تصرفات الصحافة لا تخدم سمعة الجزائر خاصة في تلك الأوقات الحرجة (اتفاق الشراكة الأوربية، صورتها أمام الرأي العام الدولي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وزير الإعلام شاغرا لأكثر من سنة في ظل حكومة الوزير الأول "أحمد أويحي"، ليتم الاستنجاد بوزير العدل في حكومة "عبد العزيز بلخادم".

مع بداية العهدة الثانية لرئيس الجمهورية" عبد العزيز بوتفليقة "راحت لهجة الخطاب السياسي تتغير قليلا عما كانت عليه من قبل لما بدأت تعرفه البلاد من استقرار، انعكس ذلك بنوع من الإيجاب على الصحافة المكتوبة خاصة. وظهر مشروع قانون الإعلام 2007 الذي صدر في سنة 2008 في الجريدة الرسمية ينظم علاقة الصحفي بمؤسسته المهنية "علاقات العمل"[1]. غير أن الإبقاء على القيود الواردة في قانون الإعلام من جهة وقانون العقوبات لسنة 2001 من جهة أخرى دفع بالأسرة الإعلامية للتحرك مطالبة بمزيد من الحرية ورفع القيود أمام مهنة الصحفي، وتعالت الأصوات المنددة بذلك خاصة سنتي 2010 و2011 واتخذت عدة أشكال كالاعتصامات والكتابات، وكانت نتيجة ذلك كله إعلان رئيس الجمهورية في خطابه ليوم 15 أفريل 2011 عن رفع جنح الصحافة من قانون العقوبات، وتأكد ذلك فعليا من خلال تعديل المادة 144 مكرر من قانون العقوبات التي ألغت عقوبة الحبس مع الإبقاء على الغرامة المالية، وبهذا التعديل تكون السلطة قد استجابت إلى أحد مطالب الأسرة الإعلامية إلى حين صدور قانون الإعلام الجديد[2].

هذا القانون الجديد ظهر في ظل ظروف أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية تختلف كلية عن تلك صدر فيها قانون الإعلام لسنة 1990، من جهة أخرى فإن المنطقة العربية عرفت خلال أواخر 2010 ومع مطلع سنة 2011 ثورات شعبية وتحولات ما يعرف بالربيع العربي، ورغم تصريحات السلطات الجزائرية بأن البلاد بمنأى عن رياح التغيير العربية "احتجاجات الزيت والسكر مطلع 2011" لكنها ابتداء من 2012 أطلقت سلسلة من الإصلاحات، منها القانون العضوي للإعلام* (يعد أول قانون عضوي للإعلام في الجزائر). تبعه بعد سنتين فتح مجال السمعي البصري للقطاع الخاص بتاريخ 24 فيفري 2014 تحت رقم 14/04*.

[1] محمد برقان، حق الممارسة الإعلامية في الجزائر بين الحرية والأخلاقيات المهنية: دراسة لواقع الصحافة الإلكترونية في ضوء قانون الإعلام 2012، مجلة جيل حقوق الإنسان، جامعة وهران، العدد 23، ص 47.

[2] صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 65.

* القانون العضوي للإعلام 2012: جاء هذا القانون بعد مخاض طويل وعسير، حيث تطلب إعداد وثيقة المشروع عقد وزارة الاتصال لأكثر من 70 اجتماعا وجلسة عمل، وإجراء مشاورات مع المعنيين من القطاع من صحفيين وناشرين وقضاة ومحامين وجامعيين وناشطين حقوقيين، وهو المشروع الذي تحفظ عليه مجلس الحكومة في اجتماعه ليوم 20 أوت 2011، لما تضمنه من أحكام لا تتماشى وتعهدات رئيس الجمهورية خاصة ما تعلق برفع التجريم عن الصحافة، وطلب من وزير الاتصال تقديم قراءة ثانية للمشروع تتماشى وتوجيهات مجلس الحكومة، وهو ما تم بالفعل، إذ أعيد النظر في بعض البنود وعرض على البرلمان خلال الدورة الخريفية 2011، وبعد المناقشة تم التصويت عليه بالأغلبية من طرف أعضاء غرفتي البرلمان على التوالي في 14 و22 ديسمبر 2011. متضمنا اثنا عشرة بابا. منها نستشف النقاط الجديدة التي جاء بها في قطاع الإعلام؛ فيما تعلق بضبط قواعد ممارسة المهنة كذا المقصود بأنشطة الإعلام، تأسيس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة، تحرير مصطلح السمعي البصري وتأسيس سلطة ضبطه، إدراج الإعلام الإلكتروني، وإقرار حقوق الصحفي مع التأكيد على أخلاقيات المهنة، وأهم مكسب إلغاء عقوبة السجن للصحفي.

* بعد عامين من صدور القانون العضوي المتعلق بالإعلام لسنة 2012، صدر القانون المتعلق بالنشاط السمعي البصري بتاريخ 24 فيفري 2014 رقم 04-14، وهذا على الرغم من كل الانتقادات التي تعرض لها من قبل النواب أثناء مناقشة مشروع القانون. ومن خلال مضمون مواده 113 يمكن إبراز الملامح الكبرى له: تحرير القطاع: بحيث لأول مرة يفتح قطاع السمعي البصري أمام الخواص. تقييد القطاع الخاص: في الوقت الذي نصت فيه المادة الرابعة على أن خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي تنظم في شكل قنوات عامة وقنوات موضوعاتية، أشارت المادة الخامسة إلى أن خدمات الاتصال السمعي البصري المرخص لها تتشكل من القنوات الموضوعاتية فقط، فلا يسمح بإدراج برامج إخبارية إلا وفق حجم ساعي يحدد في رخصة الاستغلال، وترك للنصوص التنظيمية تحديد كيفيات تطبيق ذلك. تأسيس سلطة ضبط السمعي البصري. هيمنة السلطة على القطاع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه يمكن القول في الأخير أن الساحة الإعلامية الجزائرية ثرية اليوم من حيث الكم؛ حيث أصبحنا نملك عناوين متعددة إضافة إلى قنوات تلفزيونية عديدة، إلا أنه يمكن اعتبار أن الإعلام الجزائري أمام منعرج حاسم وأمام منافسة شرسة محليا ودوليا، فنقل المعلومة (التي هي صلب العمل الصحفي) لم تبقى حكرا على الصحفي المحترف، وإنما بفضل المنتديات والشبكات الاجتماعية الكل له إمكانية نقل ونشر المعلومة فور وقوعها، مما يلزم الصحفي في وقتنا تطوير مهارته وحسن استغلاله للوقت والجهد. فأمام هذا الواقع الجديد يُنتظر من الصحافة أن تبذل جهدا جبارا في تقديم مضمون ذو نوعية للحفاظ على جمهورها، فرهان الصحافة الجزائرية هو الانتقال إلى الاحترافية والتفتح على تخصصات جديدة، كما يتعين على الصحافيين الاتحاد والتكتل في منظمات ونقابات فعالة (مكونات المجتمع المدني) كي يحموا أنفسهم ويحموا حرية تعبيرهم. لذا يبقى القول بشأن القوانين الإعلامية في الجزائر أن المشكل لا يكمن في صياغة القوانين بقدر ما يكمن في مدى التطبيق والتجسيد الفعلي لهذه القوانين.

4. المجتمع المدني بين محددات الممارسة والخطاب الرسمي في الجزائر:

من خلال ما تم استعراضه في مختلف مراحل تطور المجتمع المدني في الجزائر يمكن القول أن الخطاب الرسمي تجاهه كان ايجابيا نسبيا، من خلال الضمانات الدستورية والقانونية لحق مشاركة المواطن في هذا الهيكل الاجتماعي، وحرية تكوين الجمعيات والحركات الاجتماعية المكونة للمجتمع المدني، لكن قابل هذا الخطاب تجسيد وهيمنة مارستها الدولة طوال عقود طويلة على كل عمل طوعي خارج نطاق الحزب الواحد ونطاق السلطة، مما كرس الاستكانة والخضوع والتبعية والخوف من السلطة أو تسلط النظام حتى لدى من يفترض فيهم المعارضة، في ظل دولة ريعية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة مواطنيها.[1]

ويتضح مدى نجاعة وفاعلية التعداد الكبير لمكونات المجتمع المدني المنتشر في الجزائر من خلال الممارسة الفعلية له، والتي يمكن القول عنها بأنه رغم كثرة هيئات المجتمع المدني إلا أن عمله تعترضه الكثير من العراقيل التي ساهمت في محدودية دوره الذي ظل هامشيا أمام الطغيان الذي تمارسه عليه الدولة بوسائلها المختلفة.[2] ويمكن تفسير المشاكل والانتكاسات التي يعرفها في الجزائر، من خلال مطابقة الركائز التي يتأسس عليها أي مجتمع مدني مع وضعية المجتمع المدني الجزائري في مجال الممارسة، والتي نجملها في النقاط التالية: 1- الاستقلالية والحرية للمجتمع المدني: على الرغم من ايجابية الخطاب الرسمي الجزائري تجاه حركات المجتمع المدني،* الذي تولد منه انفجار كمي للمنظمات والجمعيات المدنية، إلا إن فعاليتها كانت جد محدودة، نظرا لموقف الدولة من المجتمع المدني، الذي طالما اتسم بالتردد وعدم الثقة، فهي تسمح شكليا بتواجد هذه المنظمات المدنية، إلا أنها في نفس الوقت

[1] توفيق المدني، أزمة الدولة الريعية الجزائرية، بتاريخ 3 نوفمبر 2017، على الموقع https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017، تصفح بتاريخ 2019/01/30.

[2] أبركان فؤاد، المجتمع المدني في الجزائر...بين الخطاب والممارسة، ورقة قدمت للملتقى الوطني العلمي الأول حول: المجتمع المدني والمسار الديمقراطي في الجزائر، 6-8 ديسمبر 2011، النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين بالتعاون مع المركز الجامعي الطارف.

* رغم ما نراه من تشجيع وبشدة في الخطابات الرسمية والسياسية لمؤسسات المجتمع المدني، لكونه ضابط اجتماعي مهم وقاعدة تحتية ضرورية للبناء الديمقراطي، إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك من خلال العلاقات التي تربط كل من الدولة والمجتمع المدني، ذلك لكون المؤسسات الحكومية تتعمد استبعاد مؤسسات المجتمع المدني في العديد من مناقشاتها وقراراتها الهامة، وعليه فالدولة تقوم بتهميشه فيما يخص مشاركته في رسم السياسات العامة، مما يجعله لا يلعب دور وسيط بين الدولة والمجتمع إنما دور المهيمن عليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تضع قيودها القانونية والإدارية،*[1] ما يجعل لها اليد الطويلة في مراقبة هذه الجمعيات والمؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها.[2]

2- التنظيم الديمقراطي للمجتمع المدني: سواء تعلق الأمر بالتداول على القيادة (وإن حدث فيكون أحيانا بطرق ملتوية لا تمت للديمقراطية بصلة)، أو في حرية إبداء الرأي حول السياسات والمواقف، مما أدى في كثير من الأحيان إلى حدوث صراعات وانشقاقات داخلها في إطار ما سُمي "بالحركات التصحيحية". كما نجد هنا أيضا استراتيجية التبني للجمعيات (مباشر وغير مباشر) من طرف الأحزاب الفاعلة سياسيا، فأُدمجت في الخطاب السياسي غير المؤسس وأصبحت مجرد أدوات تستخدم في الاستحقاقات السياسية، وهو نوع من الاختلال الذي يمكن التعبير عنه بثنائية "الجمعيات السياسية الحزبية أو الأحزاب الجمعوية".*

3- المواطن الايجابي والوعي التطوعي: تشهد حركة المجتمع المدني في الجزائر غيابا للوعي بحقيقة عمله ودوره وأهدافه، وانتهازية بعض الأشخاص، حيث إن سهولة تأسيسه فتح الباب أمام بعض التجاوزات ممن لا علاقة لهم مثلا بالعمل الجمعوي ولا الوعي بالمشاركة الاجتماعية، بغية الاستفادة من الأموال والعقار بطرق مختلفة، وحينما تنفذ هذه الإمكانيات يشل عمل الجمعية وتتوقف عن النشاط ويصبح وجودها شكليا فقط، كما أن بعض الجمعيات تعيش تحت سلطة شخصيات كاريزمية، بمجرد ذهاب هذه الشخصيات تندثر الجمعية، ما يؤكد هشاشة مستوى نضالها. مما يجعل حركة المجتمع المدني تشهد في الجزائر عزوف المواطنين على النضال والتطوع، ويعود هذا بالدرجة الأولى إلى عدم ثقة المواطن في المجتمع المدني الموجود وفي نشاطاته.

وعليه يمكن القول أنه بالرغم مما يعرفه المجتمع المدني الجزائري من نمو ضخم إلا أنه لم يصل بعد إلى مستوى التحدي الاجتماعي المنتظر منه، رغم امتلاكه لعناصر قوة تؤهله للقيام بوظائفه على أكمل وجه؛ من توفر العنصر القيادي المتكون في أغلبه من إطارات شابة من الجنسين، إضافة إلى قيم العمل التطوعي النابعة من القيم الإسلامية والتقليدية لمجتمعنا...، لكن للأسف هذه النقاط لا تستغل كما يجب عند معظم مكونات المجتمع المدني التي تعرف حالة سبات وخمول، لدرجة أن المواطنين بالكاد يلاحظونها إلا مناسباتيا. ولا يختلف حال الجمعيات المدنية عن حال الأحزاب السياسية فهي أيضا إما تابعة للسلطة أو مهمشة لا تأثير لها. كما أن بقاء الارتباطات التقليدية في المجتمع أمر حال دون ظهور مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي للكلمة قائم على مبدأ المواطنة، فالجهوية والقبلية والعروشية وانتشار ظاهرة الكتل لا تزال في مجتمعنا تمثل إحدى الأنماط الرئيسية للارتباط الاجتماعي للأفراد فيما بينهم.

في الأخير نقول بأن الدولة الجزائرية فعلُها يعاكِس خطابها؛ فهي لم تنظر إلى المجتمع المدني في أي مرحلة من مراحلها على أنه شريك فعلي في التنمية يُكمل جوانب النقص فيها بل لطالما رأت فيه منافسا يجب تحجيمه، ما جعل المجتمع المدني بتشكيلاته

* في هذا الصدد، تشير إحدى الدراسات المغاربية المقارنة نوعية الصعوبات ونقاط الضعف التي تتعرض لها الجمعيات المغاربية بما فيها الجزائرية: ـ العلاقات بين الجهات الرسمية والجمعيات ليست شفافة بالقدر الكافي. ـ الجمعيات غير معترف بها فعليا كمحور وشريك من قبل المؤسسات والجهات الرسمية. ـ استفادة الجمعيات من المساعدات المالية الرسمية ليست شفافة بالقدر الكافي. ـ لا توجد قنوات وإجراءات معروفة بهدف الحصول على مقرات دائمة للجمعيات. ـ الجمعيات لا تملك حرية في استقبال الهبات والمساعدات من الخارج. ـ كما يعاني المجتمع المدني تعقيدات إدارية وإجرائية؛ تصب في خانة إحكام السيطرة عليها وإخضاعها لهيمنة الدولة.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 284.

* هي تلك العلاقة الزبائنية القائمة على المصلحة بين من يدفع ماليا ومن ينتفع سياسيا، وتعد الزبائنية السياسية (clientship – clientelism) ظاهرة سلبية تبرز كمعطى أنثروبولوجي وسياسي عالمي، وشكل من أشكال الفساد السياسي والاجتماعي الذي ينخر جسم الديمقراطيات الصاعدة، وهي تبرز كنمط علائقي يظهر في مختلف مؤسسات المجتمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتنوعة لم يتمكن من لعب دوره التنموي بشكل عام، ولم يستفد المجتمع من الإمكانيات الكامنة في هذه التنظيمات بالقدر المطلوب، مما أفقدها مصداقيتها بالنسبة للمواطن الذي يستمر في التعبير خارجها عن مطالبه واحتياجاته.

5. العلاقة بين المجتمع المدني والإعلام:

يعد المجتمع المدني أحد أدوات التغيير الفعلية بحيث لم يعد يقتصر دوره على تقديم الخدمات التنموية فحسب، بل أصبح ناشطا أساسيا في الدفاع عن الديمقراطية والحريات ومحاربة الفساد والدفاع عن حقوق الإنسان والدعوة للمشاركة في صنع الخيارات. بمعنى آخر فإن مهمة المجتمع المدني هي تمكين المجتمع من أجل الانتقال به من واقع الرعية إلى المواطنة والمشاركة في بناء المجتمع.

وما من شك أيضا في أن التموقع المركزي الذي أضحى يحتله الإعلام في المنظومة المجتمعية وهندستها المؤسساتية، يجعله أمام جسامة مسؤولية الإسهام في بناء الوعي الجمعي المرتبط عبر التأثير على الرأي العام وكشف الحقائق وتغطية الوقائع ونشر الأخبار، كما يتحمل وزر مسؤولية توجيه المتلقي توجيها سليما لتغذية عدد من القيم والمبادئ من قبيل روح وثقافة المواطنة، احترام الاختلاف بإبداء الرأي وتقبل الرأي الآخر، التعايش السلمي...الخ.[1]

وإذا كانت تلك هي حالة الإعلام وارتباطا بالأدوار المناطة إلى مكونات المجتمع المدني (المرتكزة أساسا على تقديم خدمات شتى لمختلف الشرائح المجتمعية)، وانطلاقا من سعي المتغيرين إلى تحقيق هدف مشترك ماثل في تحقيق المشاركة الحقيقية للمجتمع في الشأن العام. نتساءل عن كنه العلاقة التي يمكن أن تربط بين الإعلام بدوره الإخباري وبين المجتمع المدني بمهامه التأطيرية والخدماتية، على اعتبار أن الإثنين يتوجهان إلى الجمهور الواسع لاستقطابه والتأثير على رأيه وتوجهاته؟ بمعنى؛ إلى أي مدى يساهم الإعلام بمختلف وسائله في نشر ثقافة المجتمع المدني وخدمة هذا الأخير (الأدوار التي تلعبها المؤسسات الإعلامية فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية ونشر الوعي السياسي وثقافة الديمقراطية وثقافة الحوار والاختلاف والتعددية والتنوع)، وإلى أي مدى يؤثر المجتمع المدني في وسائل الإعلام ويجعلها أدوات في خدمة المجتمع ووسائل للمراقبة والنقد والاستقصاء وقوى لضمان التوازن في المجتمع؟

نقول؛ أنه إذا كان الفكر السياسي قد توصل منذ عدة قرون مضت أنه يجب لبناء الدولة الحديثة وجود ثلاث سلطات تتعاون معاً وتستقل كل واحدة منهما عن الأخرى، وهي السلطات التشريعية التنفيذية والقضائية، فإننا يجب أن نعلم أن تقدم ونمو ورقي المجتمعات الحديثة يقوم على ثلاث ركائز هي؛ قضاء مستقل ونزيه، صحافة حرة مستقلة، ومجتمع مدني قوي وفعال. فالمجتمع المدني لكي يكون قوياً وفعالاً يحتاج إلى صحافة حرة مستقلة تدعمه وتنشر أفكاره بين الجماهير، والصحفيون يحتاجون إلى منظمات المجتمع المدني التي تعمل بين الجماهير لتمدهم بالأخبار والأفكار والحلول لمشكلات هذا المجتمع، وأيضاً للدفاع عن الصحفيين أنفسهم في مواجهة تعسف السلطة أو جور مؤسساتهم، والاثنان (المجتمع المدني والإعلام) لا ينعمان بالعيش ولا

[1] سعيد بلفقيه، المجتمع المدني والإعلام بين الرهان المجتمعي والتلازم الوظيفي، 20 ديسمبر 2017، على الموقع الإلكتروني https://www.hibapress.com، تصفح بتاريخ 5 فيفري 2019.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يستطيعان أن يمارسا مهامهما إلا في ظل وجود قضاء مستقل ونزيه يحميهما. وبالتالي لا يمكن تصور وجود مجتمع صحيح وراقي ومتقدم يفتقر إلى علاقة صحيحة ومتوازنة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام.[1]

فالعلاقة هنا جدلية بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام حيث أن المجتمع المدني يتأثر بوسائل الإعلام ويؤثر فيها، ومن جهتها تتأثر وسائل الإعلام بالمجتمع المدني وتؤثر فيه. فكلما كان المجتمع المدني قوياً وفعالاً ومشاركاً في مجريات الأحداث في محيطه كلما فتح المجال واسعا أمام وسائل الإعلام لتغطية هذه الفعاليات والأحداث لتكون المؤسسات الإعلامية في المجتمع منبراً للحوار والنقاش من أجل القرار السليم والحكم الرشيد. ولا يعني هذا القول أن المقصود بالمجتمع المدني أساساً ايجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إذ أن فاعلية المجتمع المدني بكافة تكويناته تنطوي على أهداف أوسع وأعمق من مجرد المعارضة، إنها المشاركة بمعناها الشامل في مختلف المجالات. وأدوات الاتصال الجماهيري في المجتمع هي التي تنقل تلك الثقافة المدنية للمجتمع المدني من مستوى الوعي الفردي والجماعي إلى مستوى الوعي العام، كون الجمهور الواسع هو مرمى وظيفة الإعلام الذي يروم التأثير على توجهاته وآرائه، وبهذا تصبح الثقافة المدنية جزءا لا يتجزأ من وعي الأمة، لذا على وسائل الإعلان أن تقدم خطابا إعلاميا هادفا يحمل في طياته قيما اجتماعية راقية تنبع من المجتمع وقيمه ومبادئه؛ عبر البرامج الحوارية والدراما والأفلام والتحقيقات والأخبار (فمضمون وسائل الاتصال الجماهيري هو الغذاء الروحي والفكري والعقلي للثقافة المدنية من خلال التربية التثقيف والتنشئة الإعلامية المدنية، وأداء هذه المؤسسات في المجتمع يعتبر سلوكا مدنيا يدعم المجتمع المدني والثقافة المدنية). وتعمل على نشر ثقافة المجتمع المدني من خلال ايمان مؤسسات الإعلام بالمجتمع المدني وقيمه الأصيلة، فلا تكتفي بمجرد الحديث عنه بل لابد أن تُشعِر المواطن بدوره وتأثير في التفاعل مع الحدث والمشاركة الفعالة في التغيير وقيادة الرأي؛ عبر منابر تتفاعل مع الخبر ولا تكتفي بمراقبته ورصده فقط والاكتفاء بلعب دور الوساطة Médiation mediatique، خاصة مع تطورها السريع والمتنامي "الثورة التكنولوجية والمعلوماتية".

كما أن الإعلام المفتوح يقوم على إثره المجتمع المدني بالمطالبة بالحق في حرية الإعلام والديمقراطية ومختلف الحقوق، حيث يرى عدد من النقاد والباحثين أن ضعف أداء الإعلام في المجتمع يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف المجتمع المدني، انطلاقا من مبدأ أن الإعلام مرآة عاكسة للوسط الذي يوجد فيه ويتفاعل معه. فالإعلام القوي والفعال لا ينمو ولا يزدهر إلا في مناخ الديمقراطية والحرية، ووجود القوى المضادة والفاعلة في المجتمع التي تراقب وتعمل من أجل مشاركة الجميع في تحقيق المساواة والعدالة وفي جعل كل فرد مسئولاً وواعياً وحراً، فيسهم بذلك الإعلام والمجتمع المدني في خلق مجتمعات منفتحة وقادرة على الدفاع وتدعيم القضايا الحيوية.[2]

لذا يمكن القول عن العلاقة بين الإعلام والمجتمع المدني أنه ليس هناك مواصفات محددة للعلاقة بينهما يمكن اعتبارها مقياسا أو مؤشرا لعلاقة جيدة أو غير فاعلة، لكن يمكن القول أنها علاقة تكاملية ذات تأثير وتأثر مبنية على الثقة (تكامل وظيفي بين مكونات المجتمع المدني والمنابر الإعلامية التي تشكل إحدى أهم أدوات منظمات المجتمع المدني لتحقيق غاياتها وأهدافها).[3]

[1] خالد الكيلاني، دور الإعلام في دعم المجتمع المدني، الحوار المتمدن، بتاريخ 24-10-2010، على الموقع الإلكتروني http://www.m.ahewar.org/s.asp، تصفح بتاريخ 20 أفريل 2016.

[2] خالد الكيلاني، مرجع سابق.

[3] سعيد بلفقيه، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالإعلام الفعال الذي يعزز الديمقراطية ويؤثر فيها ويتأثر بها هو ذلك الإعلام الذي يستند إلى مجتمع مدني فعال وإلى قوى مضادة داخل المجتمع، تعمل على إفراز ثقافة ديمقراطية وحراك سياسي يقومان على المراقبة وكشف الحقائق والوقوف أمام الفساد والتجاوزات واستغلال النفوذ والسلطة، مما جعلهما يعتبران من أهم المحددات الأساسية والجوهرية المعيارية لقياس وكشف تقدم المجتمعات.

6. تمثل إذاعة باتنة لمفهوم المجتمع المدني:

إن أهم تحول مس الإذاعة في الجزائر هو **ظهور الإذاعات الجهوية** التي تحولت فيما بعد إلى محلية؛ حيث عملت الحكومة على توفير الإذاعات المحلية حسب التقسيم الإداري الموجود، فمنذ بداية التسعينات إلى غاية اليوم استطاعت الجزائر على مداها أن تجعل لكل ولاية إذاعة خاصة بها ناطقة بلسانها معبرة عن حالها (مثل إذاعة باتنة المحلية محل دراستنا) تتماشى مع تطلعاتها وطموحاتها. ويمكننا تمييز تطور الإذاعة الجزائرية الجهوية/المحلية وفق المراحل الآتية: الفترة الأولى؛ من 1991 إلى1993 بعد التأسيس لشبكة الإذاعات الجهوية وكذا الإذاعات الموضوعاتية، أنشئت فيها 7 إذاعات محلية (بشار، متيجة، ورقلة، الأغواط، تمنراست، تلمسان، سطيف) مع غياب لأي دراسات سابقة، حيث تميزت هذه الفترة بالنقص الكبير في مجال الهياكل المؤطرة والإمكانات المادية والبشرية والتجهيزات، والفراغ القانوني إذ كانت مبادرة فردية من المدير العام للإذاعة الوطنية آنذاك "الطاهر وطار".* أما الفترة الثانية؛ فكانت من 1994 إلى 2005 هنا صادقت الحكومة على أول برنامج لإنشاء إذاعات محلية، من ثم توالت التدشينات إلى أن وصلت مع بداية عام 2005 إلى 21 إذاعة محلية، كانت أولاها إذاعة باتنة. وأخيرا الفترة الثالثة؛ من 2005 إلى يومنا هذا، تبلور فيها الاهتمام الفعلي بمجال الإعلام المسموع المحلي، حيث تكاثرت الإذاعات المحلية وفق برنامج رئيس الجمهورية "لكل ولاية إذاعة"،* كما اتسمت الإذاعات فيها بما يسمى "نظام الرقمنة"، وأصبح صوت الإذاعة ينقل دوليا عبر الساتل والأنترنت.

لكن رغم دخول الإذاعة عهد التعددية إلا أنها بقيت قطاعا تابعا للسلطة، فلم تأخذ من الديمقراطية الإعلامية سوى طابع المحلية (اللامركزية)، فهي أصوات محلية تابعة للمركز وخاضعة لسلطته ورقابته، فالجزائر في عهد الحرية الإعلامية لم تفتح مجال الخوصصة الإذاعية بعد، في حين أنها بادرت بإعطاء الضوء الأخضر لكل من الصحافة والتلفزيون حتى يستقلان عن الإعلام المركزي.

أما عن **إذاعة باتنة المحلية؛** فتم التدشين الرسمي لها في 29 ديسمبر 1994 تحت مسمى إذاعة الأوراس الجهوية، انطلق بثها باللغتين العربية والأمازيغية بفريق فني متكون من منشطتين، 3 صحفيين و3 تقنيين، ضامنة التغطية الإعلامية لولايات خنشلة، أم البواقي بسكرة وباتنة*. ولدت الإذاعة في ويلات العشرية السوداء، كما كانت بعيدة عن عواصم الولايات التي تغطيها،

* كان يفترض أن تكون هناك استراتيجية إعلامية لبناء مقرات إذاعية تتقارب في الشكل وتختلف في الموقع والمساحة. إلا أنه أعطي هذا الحق لكل وال يوفر مقرا لإنشاء إذاعة، يُبلغ الإذاعة المركزية التي تأخذ إجراءات لتجهيز المقر بما هو مطلوب، مما جعل مقرات الإذاعة مختلفة من ولاية إلى أخرى بسبب المقر الذي يُمنح لها، فقد يكون شقة أو مستودعا أو بناية جديدة.

* عدد الإذاعات المحلية 48 إذاعة، الحجم الساعي اليومي للبث 666 ساعة. كلها تبث 13 ساعة و5 دقائق، من الساعة 6:55 صباحا إلى الساعة 20:00 مساء، بينما تبث كل من إذاعة البهجة وإذاعة تمنراست 24/24 ساعة وإذاعتا أدرار وإيليزي 18 ساعة. عدد الإذاعات التي تبث بالأمازيغية إلى جانب العربية 27 إذاعة، وفروع اللغة الأمازيغية المستعملة فيها هي؛ القبائلية، الشاوية، الميزابية، الزناتية، الحسانية، الورقلية، التارقية والشنوية.

* مقتطفات من مراحل تطور إذاعة باتنة المحلية: ـ انطلقت إذاعة باتنة المحلية بعدد قليل من الموظفين وهي اليوم تضم 50 موظفا. ـ كانت بداية البث في 1994 بـ 4 ساعات من 9:00 إلى 13.00 لتتضاعف وتصل إلى 8 ساعات من 09.00 إلى 17.00، ثم 16 ساعة من 7.00 إلى 23.00 لتعود بعدها وتتقلص بقرار من الادارة العامة إلى 13 ساعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خصوصا وأن المنطقة ريفية جبلية تُعرف تِقنيا بمواقع الظل يصعب وصول الأثير إليها، إلا أنها رفعت التحدي لكسب رهان نقل الانشغالات وفك الحصار إعلاميا عن المناطق النائية، والحرص على الحفاظ على الموروث الثقافي والتراثي لمنطقة الأوراس، كما لا يفوتنا أن خصوصية المنطقة التاريخية وضعت على عاتق إذاعة الأوراس مسؤولية جمع الشهادات الحية الخاصة بثورة التحرير المجيدة من صُنّاعها (مجاهدي المنطقة) خاصة وأنها الولاية التاريخية الأولى. من بين غاياتها؛ حرصها في إعداد برامجها على مراعاة انشغالات وحاجيات كل فئات جمهور المستمعين، وأن يعكس مضمونها حياة الجماعة المحلية بكل أوجهها، كما ينبغي أن تعكس الجوانب المرتبطة بتسيير المدينة فيما تعلق بالحياة اليومية للمواطن الباتني في مجالات السكن، الشغل، التربية، الصحة، ...الخ. إضافة إلى ترقية ثقافة المواطنة وحب الوطن، تقديم خدمة عمومية، أداء إعلام جواري، مرافقة التنمية المحلية، حماية الذاكرة التاريخية الحية وموروث المنطقة الثقافي المادي واللامادي، والمساهمة في إبرازه وإثرائه، وغيرها من الغايات التي تسعى إذاعة باتنة المحلية تحقيقها.[1]

نتائج الدراسة:

ـ أولى النتائج التي تم التوصل إليها من خلال أدوات البحث المعتمدة في الدراسة (تحليل المحتوى والمقابلة)، هي قلة البرامج التي تُعنى بالمجتمع المدني، والمدة الزمنية المخصصة لها قليلة جدا، رغم ظاهرية تعلق معظم البرامج الأخرى في الإذاعة وتمثيلها للمجتمع المدني، إلا أنها لا تمثله من ناحية ما تعالجه من مواضيع وقضايا، فجُلّها يهتم باستضافة شخصيات تنفيذية لا تمثل المجتمع المدني.

ـ حصر المجتمع المدني المقدم وتمثيله بالجمعيات؛ التي حظِيت من تسميتها ببرنامج خاص يحمل اسمها "مع الجمعيات" وتناسي كبير لمختلف مكونات وأطياف المجتمع المدني الأخرى خاصة الحزبية والنقابية والمعارضة.

ـ تتميز طريقة تناول الإذاعة للمجتمع المدني بعرضها وتغطيتها لنشاطات الجمعيات وايصال مشاكلها لجهات السلطة الوصية والمختصة من أجل أن تُساعدها، كما تُظهر عملها للمواطن حتى يُقدّم هو الآخر يد العون لها.

ـ امكانية استفادة الإذاعة من قسم الإخراج لتقديم يد العون في تقديم الحصص، خاصة إذا كان هناك نقص ملحوظ في اليد العاملة على مستوى قسم من الأقسام كما هو حال قسم الإنتاج والتنشيط بإذاعة باتنة.

ـ المجتمع المدني أكبر من أن يُحصر في شخص أو قسم صحفي معين يُقدمه ويعبر عنه، بل هو متعدد المكونات مما يتطلب مساهمة كل العاملين بكل أقسام الإذاعة، وبما لديهم من مؤهلات وخبرات وتحضير كُفء بكل شفافية وتشاور، بل والأحرى أن تفتح الإذاعة المجال للجميع؛ خاصة لممثلي مختلف مكونات المجتمع المدني، حتى يشاركوا بحصص تعبر عنهم وعن أدوارهم وأهدافهم.

بث من 7:00 إلى 20.00. ـ الربط مع مختلف القنوات الوطنية: . مع الإذاعة الثقافية من الساعة 20:00 إلى 23:00 . مع القناة الأولى من الساعة 23:00 إلى 00:00 . مع إذاعة القرآن الكريم من الساعة 00:00 إلى 02:00 . مع القناة الأولى من الساعة 02:00 إلى 05:00 . مع إذاعة القرآن الكريم من الساعة 05:00 إلى 06:55 . انطلاق البث اليومي للإذاعات المحلية الجزائرية من الساعة 6:55 إلى 20:00. ـ في 2006 شرعت إذاعة باتنة المحلية من الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، حيث تم إدراج أجهزة الكمبيوتر في الأستوديوهات وربطها بشبكة داخلية. ـ كانت بداية البث في 1994 بموجة ارتدادية واحدة FM 94.4 لتصل اليوم إلى 6 موجات 95.5، 92.2، 88.1، 102.2، 89.3، 98.7 بإضافة إلى ربطها بالساتل، وموقعها على الشبكة العنكبوتية www.radio-batna.dz والعديد من مواقع التواصل الاجتماعي.

1 مقابلة أجراها الباحث مع مدير إذاعة باتنة المحلية، السيد "عبد الحميد عويطي"، بمقر الإذاعة، بتاريخ 25 جوان 2018.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـ العمل المدني يتطلب لتقديمه ضرورة تجاوز الصحفي للدور التقليدي الروتيني له كموزع بريد وسيطرة نموذج الاتصال الرأسي عليه؛ بتقديمه تقرير حالي عن أحداثه بقالب حواري على شاكلة سؤال وجواب، إلى القيام بدور حيوي ونشط نشاط وتنوع أطياف المجتمع المدني؛ بنشر ما وراء التقرير البسيط عن الحدث، ومحاولة وضع هذا الحدث في لغة وأسلوب خبري وفني يعطيه معنى للسامع المحلي، ويصل به إلى خلاصات واستنتاجات لدلالات الحدث ومغزاه.

ـ العلاقات الشخصية للصحفي وسوابقه المهنية داخل المؤسسات الإعلامية والهيئات المدنية يمكن أن تكون إضافة ايجابية للصحفي، مما قد يُسهم في تفعيل البرنامج، والتعمق في الطرح والتحليل، واستفادة زملائه منه، شريطة الاستغلال الأمثل والالتزام بالموضوعية.

ـ يعد الارتباط بالجمهور العامل المِحك في مدى نجاح الصحفي، كون عدم ضبط الجمهور المستهدف من البرنامج يقّلل من قيمته ويؤّثر في الرسالة المراد تبليغها لهذا الجمهور، كما أّنه يؤثر في طبيعة الألفاظ المستعملة وشكلية المادة المقدمة، مما يلزم الإذاعة ايلاء مستمعيها كل الاهتمام والرعاية والسعي لتوجيه القصد في حديثها حول المجتمع المدني لعامة المستمعين عموما على اختلاف أجناسهم ومستوياتهم وتخصصاتهم وحالاتهم، حتى يكونوا فاعلين حقيقيين في الحياة المدنية فيعطوا بقدر ما يأخذوا.

ـ تفعيل الاتصال للإذاعة ومشاركتها مع المجتمع المدني والمستمِع، هو أساس نجاح البرامج الإذاعية وتحقيق الإذاعة غاياتها وأهدافها، مما يلزم الإذاعة باعتماد البث المباشر والمفتوح والنزول للميدان أكثر من اعتمادها على البث المسجّل.

ـ تركيز توجيه الإذاعة حديثها للعنصر الشبابي، حيث أن أحد البرامج الممثلة للمجتمع المدني أخذ تسميته منهم" برنامج أستوديو الشباب"، في المقابل نجد تغييبا ليس في الاستهداف بل في حضور فئة الأطفال للحصص عينة الدراسة، خاصة في هذا السن الذي يحتاج فيه الطفل للمساعدة وتبسيط المفاهيم والمصطلحات، وتكوين ثقافة وتنشئة مدنية لديهم، وتعزيز روح المواطنة فيهم.

ـ الغالب على تصور مفهوم المجتمع المدني في الإذاعة هو؛ الطابع الاجتماعي المناسباتي (مواضيعا، قِيّما وضيوفا) على مختلف البرامج التي تُعنى بالمجتمع المدني في الإذاعة، ثم الثقافي والتربوي، مع غياب المجال الاقتصادي والديني وارتباط السياسي بالانتخابات.

ـ وجود العديد من التصورات حول مفهوم المجتمع المدني تبقى في خانة التصورات الخاصة بالصحفي، لا يمكنه إذاعتها عبر أثير المؤسسة الإذاعية الحكومية، إلا إذا أدخل عليها تغييرات وإضافات تتماشى والخط الافتتاحي للمؤسسة.

ـ السياسة التحريرية لإذاعة باتنة كغيرها من الإذاعات المحلية في الجزائر، تُحاول تقديم خدمة عمومية وتكريس عمل جواري محلي، إلا أنه يبقى دائما مقيد وفق دفتر شروط وحساسية مفرطة على حد تعبير أهل الاختصاص نحو بعض المواضيع كالتي قيد دراستنا، يُملي عليها ما لها وما ليس لها الحق في قوله وايصاله للمستمع، بحكم التبعية للمركز الذي يحدد الخط الافتتاحي والسياسية التحريرية.

ـ تضاف إلى مجموعة العوامل السابقة من سياسة الإذاعة وطبيعة النظام الذي تتبع له جملة من العوامل المتحكمة في بث البرامج على مستوى الإذاعة، منها موضوع الحصة والزمن المخصص له، ضيف الحصة وشخصيته، المساحة الإشهارية، ورغبات المستمعين، لتحين بعد ذلك الفرصة لرغبة الصحفي وتصوّره.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـ للجانب الفني الجمالي وكل ما هو محلي للبرامج وقع كبير على السامع، لغة، صوتا ومؤثرات موسيقية قد تُشنج أذن السامع، وتبعث فيه انتباها يرسخ من خلاله صورا يصعب نسيانها.

ـ كما أن تنويع الاستشهاد للصحفي يعطي الحصة أكثر مصداقية وتأثيرا وإقناعا، كما يُنم عن مدى سعة الاطلاع والملكة لدى الصحفي، والتي قد تدفع كما قلنا بالسامع للانتباه أكثر وتدفع بالضيف للتحليل والتعمق في الطرح.

ـ تقديم الإذاعة جزء من الحقيقة، وخضوعها التام للمتغيّر السياسي، كذا تمحوُر مواضيعها وأخبارها حول المصادر الرسمية فقط، تُعد حسب صحافيي الإذاعة من أهم نواحي القصور التي قد ترتكبها الإذاعة في حق مستمعيها. وعليه في العمل الإعلامي لا يهم الشكل بقدر ما يهم المضمون، فتوفر الإذاعة على برنامج يحمل اسم مكون من مكونات المجتمع المدني، لا يعطي الدلالة الكافية على مدى الاهتمام الكبير والجيد للإذاعة بالموضوع، بقدر ما تهم كثرة البرامج في الشبكة الإذاعية لكن مع تنويعها على مختلف أطياف المجتمع المدني، طبعا مع إعطاء الأولوية دائما لكيفية المعالجة والمضمون، حتى تتمكن الإذاعة من تقديم مساعدة فعالة للمجتمع المدني، بعيدة عن السطحية وتغطية الجمود الفعلي للهيئات.

ـ في الأخير، يقر صحافيو الإذاعة بالدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الإذاعة في مجال المجتمع المدني، ويقترحون من أجل ذلك؛ أن تقوم الإذاعة بتسليط الضوء وحيز زمني كبير للتعريف بالمجتمع المدني وبنشاطاته ومتابعته، وتثمين مجهوداته في شتى الميادين، مع تخصيص صحفي واحد أو هيئة لإنتاج ومتابعة برامجه حتى تكون الخدمة أفضل. كما أن الإذاعة هي صدى المجتمع المدني ومرآته، لذا عليها فتح باب الاتصال المباشر بين المواطن والجمعيات والسلطة، ووضع برنامج يجمع اللبنة التشاركية بينهما على أرض الواقع مع توفير حرية أكبر، والوسائل اللازمة للعمل الإذاعي، ومواكبة التكنولوجيا لتحيين المعلومة ومسايرة الحدث، حتى يتسنى تحقيق المعنى التام للعمل الإذاعي الجواري، الذي يتطلب الشفافية والموضوعية وإشراك وتفعيل الجميع بدل البيروقراطية والتمييز، ...الخ .

ـ وكمحاولة للتنسيق بين الإطار التنظيري المعتمد من قِبل الباحث والإطار التطبيقي، فقد تحققت لنا نسبيا الكثير من الافتراضات التي تقوم عليها نظريات بناء الواقع الاجتماعي، والتي منها تلك التي تجعل الصحفي يُعبر عن الصور المكونة لديه من خلال ثقافته وتجاربه...الخ، في آرائه الشخصية المباشرة وغير المباشرة المعبر عنها من خلال الميكروفون الإذاعي، في محاولة منه لنقلها للمُستمع. وأيضا في تأييده المطلق لمختلف المواضيع التي تناولها في الحصص محل الدراسة، ومشاركته المسؤولة في الموضوع مُتجاهلا بذلك الموضوعية الإعلامية نظرا لحساسية واجتماعية القضايا المطروحة وتأثُره بها. كما تتجلى الفرضيات أيضا في سعي الصحفي في البرامج بشكل مباشر إلى تعبئة ومحاولة تجنيد السامع من خلال التركيز على التضخيم والإكثار من النداءات وطلب المساعدات للجمعيات. فالصحفي لا يكتفي فقط بنقل الصورة المخزنة في ذهنه ومحاولة رسمها في ذهن السامع، بل يسعى ليُوجّه هذا الأخير مباشرة إلى الفعل والتطبيق والتجسيد لما يتلقاه منه، دون أن يفتح له المجال ليُعبر ويشارك هو الآخر بصوره عن المجتمع المدني.

توصيات الدراسة:

ـ الاستغلال الأمثل لما تتوفر عليه الإذاعة من يد عاملة ذات مؤهلات بشرية وخبرات مهنية ومدنية.

ـ ضرورة إعطاء الإذاعة للمجتمع المدني القدر الأكبر من الاهتمام من حيث تكثيف البرامج وتنويعها (وقت وتوقيت مناسب).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـ مراعات كل هيئات وتكوينات المجتمع المدني بكل أعضائها وإعطائها فرصة الظهور، بل واللجوء إلى تحفيزها واستنفارها.

ـ توزيع برامجه على مختلف أقسام الإذاعة دون اقتصارها على قسم محدد، وضرورة تجاوز الصحفي للدور التقليدي والروتيني له، من تقديم تقرير حالي وحوار عن الأحداث الراهنة بزوايا محددة من قبل، إلى القيام بدور حيوي ونشط.

ـ ضرورة الاهتمام بكل الفئات العمرية وإعطاء الفرصة للجميع، والتفكير الجدي بقيمة المستمع للبرامج وإعطائه الحقيقة بكل موضوعية، حتى تتكون لديهم صورة سليمة وتتسنى لهم فرصة المشاركة والفعالية التي يوفرها المجتمع المدني.

ـ يتطلب العمل الإعلامي الإذاعي التحكم الجيد للصحفي في كل من الموضوع المطروح للنقاش والتعمق فيه، الضيوف وعددهم، وقت الحصة وتوقيتها، التكنولوجيا، المؤثرات الصوتية للحصة، ورغبات المستمعين...الخ حتى يكون له تأثير.

ـ فتح الإذاعة باب الاتصال بين المجتمع المدني والمستمع والمسؤول، لأنه أساس تحقيق التنمية الشاملة التي وُجدت من أجلها الإذاعة المحلية ووُجد المجتمع المدني، ومما لا شك في أن البرنامج المباشر والمفتوح هو المحقق لذلك الجو التلقائي والتفاعلي التشاركي.

ـ توجيه النظر إلى كل أطياف المجتمع المدني المتواجدة والاكتفاء عن العمل بسياسة كل من ليس معي فهو ضدي وتقبُّل روح النقد، فالإذاعة للجميع، كما المجتمع المدني للجميع أيضا سواء كان مرافقا، مراقبا أو حتى معارضا.

ـ محاولة الإذاعة الاهتمام بكل المجالات دون الاقتصار على المجال الاجتماعي للمجتمع المدني، والابتعاد عن مناسباتية الاهتمام.

ـ كما يتوجب على إذاعة باتنة المحلية السعي إلى الارتقاء بكل ما هو محلي إلى مصاف العالمية؛ مجتمعا مدنيا، لغة شاوية، موسيقى تراثية، عادات وتقاليد اجتماعية وغيرها من الأمور المدنية المحلية التي تُميِّز الولاية عن غيرها.

ـ تنويع الاستشهاد للصحفي، والنزول للميدان، والاعتماد على البث المباشر، وإسناد مهمة إعداد وتقديم البرامج الإذاعية الخاصة بالمجتمع المدني لأهلها، كل ذلك من شأنه إضفاء مصداقية وتأثير أكبر للبرامج.

ـ الاهتمام أكثر بالاتصال الداخلي بين مختلف مستويات موظفي الإذاعة، وإعطاء الفرص الفعلية للجميع لإبداء آرائهم وتصوراتهم، مع أخذها بعين الاعتبار دون تحقير ولا تهميش ولا تمييز لأي منها.

ـ وحتى نؤسس لبرامج إذاعية تُعنى فعلا بالمجتمع المدني لا بد من أن يحمل المسؤولون في الإذاعة الجزائرية همَّ هذا المسعى المصيري، بتأسيس دائرة خاصة لبرامجه فقط، تضم صحفيين ومنشطين ومخرجين وناشطين مدنيين وكل المهتمين المؤهلين، والاستفادة من أصحاب الخبرات، والقيام بدراسات وسبر آراء، وتكوينات وتربصات ودورات...لإعداد برامج مدروسة للمجتمع المدني.

ـ كما لابد من الدعوة إلى تكاثف الجهود بين مختلف مؤسسات التنشئة (أسرة، إعلام، مدرسة، ...الخ) فيما يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع، دون أن ننسى تكثيف الشراكة والتعاون أيضا بين المحلي والوطني والعالمي حتى تتسنى فرصة اكتساب الخبرات.

ـ ليبقى من بين أهم ما يوصَى به محاولة الالتزام أو على الأقل الاقتراب من الموضوعية بكل حرية في كل جوانب البرامج التي تُعنى بالمجتمع المدني، من بداية الفكرة واختيار الهيئات المدنية، إلى اختيار الضيوف، والأسئلة، والوقت والتوقيت ...لغاية بثها للمُستمع، حتى يُعطي الصحفي من خلال إذاعة باتنة صورة واقعية أو قريبة من حال واقع المجتمع المدني الذي يُمثِّله، ويترك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكلمة والخيار والرد الأخير (فعلا أو قولا) لصاحب القرار" المستمع" حتى يُقرر هو الآخر ويرسم الصورة التي يراها مناسبة حول المجتمع المدني.

وعليه يتبين لنا في الأخير من خلال الصورة المقدَّمة للمجتمع المدني في إذاعة باتنة المحلية (مناسباتي، ذو طابع اجتماعي، مقتصر على الجمعيات دون غيرها من مكوناته...) أن العلاقة القائمة بين متغيري المجتمع المدني والإعلام الجزائري ليست على الشكل اللازم أن تكون عليه (تأثير وتأثر)، فالإعلام الجزائري من خلال إذاعته يتحدث عن المجتمع المدني بخطابات رسمية موجهة مرسومة الإطار، لا يطلق لها العنان لا من حيث الشكل؛ أي نوع المجتمع المدني المقدم في الإذاعة. ولا من حيث المضمون؛ بإطلاق العنان للجميع ليتحدث عن كل ما قد يشغل المجتمع المدني ويكون سببا لتواجده. وهذا على اعتقاد الباحث أنه راجع لكون الإذاعة حكومية لها خطها الافتتاحي الخاص بها لا تسمح لأحد أن يتجاوزه، ويبقى هذا توجه ترى فيه الحكومة الجزائرية أنه الأمثل للحفاظ على مكتسباتها واستقرارها واستمراريتها، لكن نقول بأنه يتوجب عليها ألا تنسى أننا اليوم نعيش عصر السرعة وعصر المعلومة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، لذا عليها أن تعيد النظر في تلك العلاقة التي تربط إعلامها بمجتمعها المدني، فتجعلها أكثر حيوية وفعالية، بكل حرية وروح ديمقراطية.

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم، سورة مريم، الآية 17.
- أبركان فؤاد، المجتمع المدني في الجزائر...بين الخطاب والممارسة، ورقة قدمت للملتقى الوطني العلمي الأول حول: المجتمع المدني والمسار الديمقراطي في الجزائر، 6-8 ديسمبر 2011، النقابة الوطنية للأساتذة الجامعيين بالتعاون مع المركز الجامعي الطارف.
- أحلام باي أحلام، معوقات حرية الصحافة في الجزائر: دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة،2007-2006 .
- المدني توفيق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997.
- النوي الجمعي، معوقات تشكل المجتمع المدني الجزائري: مقاربة سوسيوسياسية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، المجلد 5، العدد 6، 01 جانفي 2008.
- بخوش صبيحة، تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، العدد 23، مارس 2016.
- برقان محمد، حق الممارسة الإعلامية في الجزائر بين الحرية والأخلاقيات المهنية: دراسة لواقع الصحافة الإلكترونية في ضوء قانون الإعلام 2012، مجلة جيل حقوق الإنسان، جامعة وهران، العدد 23.
- بولافة حدة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.
- بونوة نادية، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة – دراسة حالة الجزائر –، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2009-2010.
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، الجزء 5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
- سيرل جون روجر، بناء الواقع الاجتماعي من الطبيعة إلى الثقافة. تر: عبد السميع حسنة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012.
- سيف الإسلام الزبير، الصحافة الاستعمارية في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1985.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شاوش إخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر: دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا، أطروحة لنيل شهدة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
- شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المنهاج، الاقترابات والأدوات، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997.
- عبد الصادق علي، مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2004.
- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
- فريح رشيد، الإذاعة الجزائرية بين الخدمة العمومية والتوجه التجاري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام، جامعة الجزائر، 2009.
- فضيل دليو، الاتصال: مفاهيمه . نظرياته . وسائله، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
- قنديل أماني، تطوير مؤسسات المجتمع المدني: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، دار نوبار، القاهرة، 2004.
- كلير أوستن، العلاقات العامة الناجحة، ترجمة مركز التعريب والترجمة، الدار العربية للعلوم، 1998.
- مسلم، مولود، المجتمع المدني: دراسة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، القاهرة، جانفي 2004.
- نعمون مسعود، التأسيس الفلسفي في فكرة حقوق الإنسان عند روسو، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2009/2008.
- جورج طرابيشي، معجم الفلاسفة، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1987.
- سليمان نكاوي، فاتح محمد، معجم مصطلحات الفكر الإسلامي المعاصر، دلالاتها وتطورها: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971.
- مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ الدكتور نصر الدين العياضي، بمقر كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، بتاريخ 11 أفريل 2018.
- مقابلة أجراها الباحث مع مدير إذاعة باتنة المحلية، السيد "عبد الحميد عويطي"، بمقر الإذاعة، بتاريخ 25 جوان 2018.

المواقع الإلكترونية:

- إبراهيم سعدي، المجتمع المدني في الجزائر، على الموقع الإلكتروني http://www.wakteldjazair.com، بتاريخ 29 جانفي 2019.
- ابن مرسلي أحمد، المناهج المستخدمة في علوم الإعلام والاتصال، 1 ديسمبر 2010، على الموقع http://kotb.overblog.com، تصفح بتاريخ 21 جويلية 2017.
- الكيلاني خالد، دور الإعلام في دعم المجتمع المدني، 24-10-2010، على الموقع الإلكتروني http://www.m.ahewar.org/s.asp، تصفح في 20 أفريل 2016.
- المدني توفيق، أزمة الدولة الريعية الجزائرية، 3 نوفمبر 2017، على الموقع https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017 ، تصفح بتاريخ 2019/01/30.
- برنوصي عمر، مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة، على الموقع www.amanjorda.org، تصفح بتاريخ 21 أوت 2017.
- بنافي ريناس، مارس 2015، توماس هوبز وماهية طبيعة الإنسان: مجلة الحوار، العراق، على الموقع الإلكتروني http://alhiwarmagazine.blogspot.com، تصفح بتاريخ 24 أوت 2018.
- قيراط محمد، وسائل الاتصال الجماهيري والمجتمع المدني، ديسمبر 2016، على الموقع الإلكتروني https://www.albayan.ae، تصفح بتاريخ 21 أوت 2018.
- سعيد بلفقيه، المجتمع المدني والإعلام بين الرهان المجتمعي والتلازم الوظيفي، 20 ديسمبر 2017، على الموقع الإلكتروني https://www.hibapress.com، تصفح بتاريخ 5 فيفري 2019.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شلوش محمد، الإذاعة الجزائرية: النشأة والمسار، 16 ديسمبر 2014، على الموقع www.radioalgerie.dz، تصفح 20 ماي 2017.

- مزوز بركو، مناهج البحث العلمي، بتاريخ 7 جويلية 2012، على الموقع http://www.acofps.com، تصفح في 20 أوت 2017.

- ويكيبيديا، على الموقع الإلكتروني https://ar.wikipedia.org/wiki، تصفح بتاريخ 31 جانفي 2019.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Angers, Maurice, Initiation à la Méthodologie des Science Humain : casbah édition, Alger, 1997.

- Auvachez, Elise, supranational citizenship-building and the UN : What can we learn from the European experience ? Paper prepared for presentation at the European Union Studies Association (EUSA) Tenth Biennial International Conference in Montreal, Quebec, Canada, May 17-May 19, 2007.

- Hobbes, Thomas, Leviathan, Penguin, London, 1968.

- Mariecottret, Jean. (1993). Gouvernants et Gouvernés : presse universitaire de France, Paris.

- Piaget, J et Inhelder. (1966). L'image Mentale chez l'Enfanf : Puf, Paris.

- Rabéa Naciri, les organisations de la société civile en Afrique du Nord, Algérie Maroc, et Tunisie, Revue de littérature, Rabat, 5 Décembre 2009.

- Smith Adam, An introduction into the nature and causes of the wealth of nations : Oxford, Clarendon Press, 1976.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com